المنصة الاقتصادية

www.economyzone.net

العدد الثالث عشر
الأحد 30 أغسطس 2026
17 ربيـــع الأول 1448 هـ

ملف العدد

محمد بن سلمان
شراكات اقتصادية جديدة مع باريس

قراءة في التقرير الفصلي لمملكة البحرين

المبادرة الوطنية.. نحو قطاع زراعي مستدام

«صنع في الخليج 2026» يفتح باب التسجيل

بنك السلام يدير صكوكًا سعودية بـ2.75 مليار دولار

"البركة" ترفع أرباحها إلى 113 مليون دولار

"البحرين الإسلامي" يوسع التمويل العقاري

6.4 مليار دينار.. صادرات الأردن في النصف الأول

مصر الأولى عربيا في إنتاج القمح بـ 10.2 مليون طن

شيف يحول البيتزا إلى مشروع متنقل

من البحرين إلى باريس..
الاقتصاد حين يتحول إلى فرص

يأتي العدد الثالث عشر من **"المنصة الاقتصادية"** في وقت تبدو فيه المنطقة أكثر انشغالًا بما يمكن بناؤه للغد. وبين شراكات دولية تتوسع، واقتصادات تعيد ترتيب أولوياتها، وتجارب وطنية تثبت قدرتها على مواجهة الظروف الاستثنائية، نحاول في هذا العدد أن نتجاوز الخبر إلى ما وراءه؛ إلى **الفرص والتحولات والنتائج** التي تستحق التوقف عندها.

ولهذا اخترنا أن يكون ملف العدد حول زيارة **الأمير محمد بن سلمان** إلى باريس، وما حملته من بعد اقتصادي واستثماري لافت. فالزيارة وما رافقها من اتفاقيات وشراكات تمثل امتدادًا لمسار اقتصادي أكبر تقوده المملكة في ظل **"رؤية السعودية 2030"**، وتعكس تنامي حضورها كواحدة من أبرز الاقتصادات والوجهات الاستثمارية في المنطقة.

ومن السعودية إلى البحرين، نتوقف أمام **التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين** للربع الأول من عام 2026، والذي يرصد أداء الاقتصاد في واحد من أصعب الفصول التي مرت بها المنطقة، وما فرضته الاعتداءات الإيرانية الغاشمة من تداعيات على **الملاحة والطيران والتجارة وسلاسل الإمداد**. ورغم ذلك، تكشف الأرقام عن قدرة الاقتصاد البحريني على **امتصاص الصدمة واستمرار الاقتصاد غير النفطي في النمو**، بما يعكس أهمية سنوات التنويع الاقتصادي والبناء المؤسسي.

ونفتح كذلك نافذة على **المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي**، باعتبارها تجربة تربط الزراعة بالاستثمار وريادة الأعمال والأمن الغذائي والاستدامة، وتدعم المزارع البحريني وتمنح المنتج المحلي مساحة أكبر في السوق، في تأكيد على أن التنمية لا تقاس بحجم القطاعات وحده، وإنما بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية التي تستطيع أن تصنعها.

هذه الملفات، على اختلافها، تلتقي عند فكرة نؤمن بها بأن **الاقتصاد ليس مجرد أرقام** للنمو والاستثمار والتجارة، بل قدرة على تحويل **التحديات** إلى **فرص**، **والرؤى** إلى **مشروعات**، **والمشروعات** إلى **أثر** يلمسه الإنسان.

موسى عساف

نؤمن بأن الاقتصاد ليس مجرد أرقام، بل قدرة على تحويل التحديات إلى فرص، والرؤى إلى مشروعات، والمشروعات إلى أثر يلمسه الإنسان

economyzone

YouTube
economyzonechanal

news@economyzone.net
+973 3662 2618

في هذا العدد..

5 ملف العدد

- **تقرير خاص: زيارة سمو الأمير محمد بن سلمان إلى باريس**
- العلاقات الاقتصادية بين السعودية وفرنسا

11 أخبـــــار

- طلال أبوغزاله يشيد بتغطية "المنصة الاقتصادية"
- فتح باب التسجيل في منتدى ومعرض "صنع في الخليج 2026"
- المبادرة الوطنية.. نحو قطاع زراعي مستدام

17 خدمـــات

- "أماكن" و"باركن" تستكشفان فرص الاستثمار المسترك
- عُمان تستهدف 10.7 مليار ريال للصناعات التحويلية
- الربط السككي يعيد رسم الممرات التجارية بين الخليج وأوروبا

20 أسواق المال

- بنك السلام يدير إصدار صكوك سعودية بـ2.75 مليار دولار
- مجموعة البركة ترفع أرباحها إلى 113 مليون دولار في النصف الأول
- "البحرين الإسلامي" يوسع التمويل العقاري للبحرينيين والخليجيين
- "المركزي العراقي" ينفي طباعة عملة جديدة وحذف الأصفار من الدينار
- بيتكوين تقفز 22% وتدفقات بـ1.6 مليار دولار تعزز رهانات الصعود

25 عقارات

- تقلص إنجاز الاشتراك في (PRN) إلى يوم واحد
- مبيعات «مراسي تيراسيز» و«أوركيد بيتش ريزيدنس» تتجاوز 80%

26 سياحة وسفر

البحرين تستضيف «UFI 2026» لأول مرة في نوفمبر

27 تكنولوجيا

«AI-MEDx 2026» يحوّل الذكاء الاصطناعي إلى ابتكارات طبية

28 معادن

معادن" السعودية تحصل على قرض دولي مشترك بمليار دولار

29 غذاء

مصر تتصدر إنتاج القمح عربياً بـ10.2 مليون طن في 2026

30 نفط وغاز

صادرات نفط الكويت وقطر عبر هرمز تستعيد 70% من مستويات ما قبل الحرب

31 خـاص / قراءة في التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

33 ريادة أعمال

- البحرين وعُمان تدفعان برواد الأعمال نحو الأسواق العالمية
- "مصارف البحرين" تطلق النسخة الثانية من جوائز الابتكار الرقمي
- شيف يحول البيتزا إلى مشروع متنقل

39 مجتمع الأعمال

41 أخبار الشركات

قريبـــــــــــاً
المنصة الاقتصادية
بهويتها الجديدة

INSIGHT. ANALYSIS. IMPACT.

محمد بن سلمان في باريس..

من الشراكة السياسية إلى تحالف استثماري يعيد رسم خريطة الفرص

خاص - المنصة الاقتصادية / كتب: موسى عساف

لم تعد العلاقات الاقتصادية بين السعودية وفرنسا تتحرك وفق المعادلة التقليدية للتجارة وتبادل الاستثمارات فحسب، فزيارة ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان إلى فرنسا دفعت بالعلاقة خطوة إضافية، باتجاه شراكة اقتصادية واستثمارية أكثر عمقاً، تتقاطع فيها طموحات «رؤية السعودية 2030» مع القدرات الفرنسية في التكنولوجيا والصناعة والتمويل والطاقة والبنية التحتية.

والأرقام التي صاحبت الزيارة تكشف حجم التحول. فالتبادل التجاري بين البلدين بلغ نحو 53.7 مليار دولار خلال الفترة من 2021 إلى 2025، فيما تجاوز رصيد الاستثمارات الفرنسية المباشرة في السعودية 16.3 مليار يورو، وتعمل في المملكة مئات الشركات والاستثمارات الفرنسية عبر 18 قطاعاً.

لكن الأهم من حجم الأموال هو طبيعة الاتفاقيات الجديدة؛ فجزء كبير منها يتجه نحو قطاعات ستحدد شكل الاقتصاد السعودي خلال العقد المقبل: الذكاء الاصطناعي، الصناعة المتقدمة، الطاقة، الكهرباء، النقل والطيران، البنية التحتية، السياحة والترفيه، إضافة إلى التمويل.

وهنا تحديداً تكتسب زيارة محمد بن سلمان بعدها الاقتصادي الأوسع؛ السعودية لا تبحث فقط عن رأس المال الفرنسي، بل عن التكنولوجيا والمعرفة وسلاسل الإمداد والتصنيع والشراكات طويلة الأجل.

مجلس شراكة يؤسس للمرحلة المقبلة

في باريس، عقد الأمير محمد بن سلمان والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون اجتماعاً تناول العلاقات الاستراتيجية بين البلدين وسبل تطويرها، قبل أن يترأسا الاجتماع الأول لمجلس الشراكة الاستراتيجي السعودي الفرنسي.

ويوفر المجلس مظلة مؤسسية للعلاقات بين الرياض وباريس، ويمنح التعاون الاقتصادي والاستثماري مساراً أكثر انتظاماً من الاتفاقيات والمشاريع المنفردة.

وشهدت الزيارة تبادل مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، بينها تمديد وتعديل الاتفاق الخاص بالتنمية الثقافية والبيئية والسياحية والبشرية والاقتصادية والتراثية لمحافظة العلا، إلى جانب مذكرة لاستكشاف تطوير وجهة عالمية جديدة متعددة الاستخدامات ترتكز على الترفيه في فرنسا، وأخرى للتعاون في الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة وتنمية القدرات والمهارات.

وهذه التركيبة تكشف اتساع مفهوم الشراكة. فالعلاقة لم تعد محصورة في النفط والتجارة، وإنما تمتد من العلا والسياحة إلى الذكاء الاصطناعي، ومن البنية التحتية إلى الاقتصاد الرقمي.

3.7 مليارات دولار.. أرامكو في قلب الشراكة

كان قطاع الطاقة أحد أكبر المستفيدين من زخم الزيارة.

فخلال الطاولة المستديرة الفرنسية السعودية، وقعت أرامكو السعودية اتفاقيات شراء مع شركتي SLB وVallourec الفرنسيتين لتوريد مواد حفر آبار النفط والغاز والأنابيب الفولاذية المستخدمة في الحقول، بقيمة إجمالية بلغت نحو 3.7 مليارات دولار.

وفي مسار أكثر ارتباطاً بمستقبل الصناعة، وقعت أرامكو الرقمية مذكرة تفاهم مع Dassault Systèmes للتعاون في الذكاء الاصطناعي والتوأم الرقمي والتقنيات ذات الصلة، ودراسة تطبيقاتها في قطاع النفط والغاز.

وهنا تظهر إحدى السمات المهمة في التحول السعودي: حتى القطاعات التقليدية مثل النفط والغاز أصبحت مدخلاً لتوطين تقنيات رقمية متقدمة.

فالاستثمار في الطاقة لم يعد يعني زيادة الإنتاج فقط، وإنما رفع الكفاءة، وإدخال الذكاء الاصطناعي والمحاكاة الرقمية والتقنيات المتقدمة إلى العمليات الصناعية.

5 مليارات دولار.. لدعم مشاريع «رؤية 2030»

ومن أبرز النتائج المالية للزيارة توقيع وزارة المالية السعودية بياناً مشتركاً مع «بي بي آي فرانس لضمان الصادرات» للعمل على استكمال ترتيبات خط ائتماني تصل قيمته الأولية إلى 5 مليارات دولار.
ومن المقرر استخدام الخط في تمويل وإعادة تمويل العقود الحالية والمستقبلية التي تنفذها الشركات الفرنسية، مع التركيز على قطاعات البنية التحتية والتنمية العمرانية والنقل والرعاية الصحية.
وهذه القطاعات ليست هامشية في البرنامج الاقتصادي السعودي، بل تقع في قلب المشروعات والتحولات التي تشهدها المملكة.
لذلك يمكن النظر إلى التسهيل باعتباره أكثر من مجرد تمويل؛ فهو يشكل جسراً مالياً بين القدرات الفرنسية ومحفظة المشاريع السعودية المرتبطة برؤية 2030.

3 مليارات دولار للكهرباء

ويمتد التمويل إلى قطاع الكهرباء، حيث وقعت الشركة السعودية للطاقة اتفاقية تعاون وتمويل مع البنك الاستثماري الوطني الفرنسي Bpifrance لدعم تطوير وتحديث شبكة الكهرباء السعودية.
ويرتبط الاتفاق بمذكرة تفاهم سابقة لإنشاء تسهيل مالي تصل قيمته إلى 3 مليارات دولار لدعم برنامج المشتريات ومشروعات البنية التحتية للطاقة الكهربائية.
وتحمل هذه الخطوة أهمية خاصة في ظل التوسع الكبير الذي تشهده المملكة في المدن والمشاريع الصناعية ومراكز البيانات والطاقة المتجددة، وهي جميعها تحتاج إلى بنية كهربائية أكثر قدرة ومرونة.

الطيران في معادلة التمويل

قطاع الطيران كان حاضراً بدوره، من خلال مذكرة تفاهم ثلاثية بين بنك التصدير والاستيراد السعودي ومجموعة السعودية وCrédit Agricole CIB، لترتيب حلول تمويلية لشراء طائرات إيرباص جديدة.
وتجمع الصفقة بين التمويل المصرفي الدولي وأدوات ائتمان الصادرات السعودية، في نموذج يعكس تطور أدوات التمويل المستخدمة لدعم الشركات الوطنية.
كما تتصل مباشرة بتوسع قطاع الطيران والسياحة في المملكة، مع زيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات وتطوير الوجهات السياحية وارتفاع أهمية الربط الجوي في الاستراتيجية الاقتصادية السعودية.

اقتصاد تضاعف تقريباً منذ 2017

ومن أبرز النتائج المالية للزيارة توقيع وزارة المالية السعودية بياناً مشتركاً مع «بي بي آي فرانس لضمان الصادرات» للعمل على استكمال ترتيبات خط ائتماني تصل قيمته الأولية إلى 5 مليارات دولار.
ومن المقرر استخدام الخط في تمويل وإعادة تمويل العقود الحالية والمستقبلية التي تنفذها الشركات الفرنسية، مع التركيز على قطاعات البنية التحتية والتنمية العمرانية والنقل والرعاية الصحية.
وهذه القطاعات ليست هامشية في البرنامج الاقتصادي السعودي، بل تقع في قلب المشروعات والتحولات التي تشهدها المملكة.
لذلك يمكن النظر إلى التسهيل باعتباره أكثر من مجرد تمويل؛ فهو يشكل جسراً مالياً بين القدرات الفرنسية ومحفظة المشاريع السعودية المرتبطة برؤية 2030.

53.7 مليار دولار تجارة في خمس سنوات

ترافق الاستثمار مع توسع ملحوظ في التجارة.
بلغ إجمالي التبادل التجاري بين السعودية وفرنسا نحو 53.7 مليار دولار خلال الفترة 2021-2025، واستحوذت الصادرات السعودية على 53.4% منه.
وفي 2025 وحده اقترب التبادل التجاري من 12 مليار دولار، مسجلاً نمواً بنحو 43.8% مقارنة بعام 2021.
وتشير تركيبة التجارة إلى علاقة أكثر تنوعاً من الصورة التقليدية المرتبطة بالطاقة، مع حضور للآلات والمعدات والطيران والأدوية والمنتجات الصناعية في التدفقات التجارية بين البلدين.
ومع الاتفاقيات الجديدة، تبدو الفرصة قائمة لانتقال العلاقات التجارية إلى مستوى أعلى، خصوصاً إذا تحولت مذكرات التفاهم والتسهيلات التمويلية إلى استثمارات ومشروعات وإنتاج محلي.

فرنسا رابع أكبر مصدر للاستثمار المباشر

التحول السعودي انعكس بوضوح على الحضور الفرنسي.
بلغ رصيد الاستثمار الفرنسي المباشر في المملكة 63.9 مليار ريال، أو نحو 16.3 مليار يورو، في 2024، بأكثر من ضعف مستواه قبل خمس سنوات، لتصبح فرنسا رابع أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية.
ويملك المستثمرون الفرنسيون نحو 651 ترخيصاً استثمارياً موزعة على 18 قطاعاً.
كما دخلت 39 شركة فرنسية ضمن برنامج المقرات الإقليمية في المملكة، من بين أكثر من 750 شركة استقطبها البرنامج.
وتكشف هذه الأرقام انتقال العلاقة تدريجياً من نموذج «التصدير إلى السعودية» إلى «الاستثمار والإنتاج من داخل السعودية»، وهو تحول أكد عليه الجانب الفرنسي نفسه خلال اجتماعات باريس.
وهذه النقطة ربما تكون الأكثر أهمية بالنسبة إلى الاقتصاد السعودي على المدى الطويل.
فالاستثمار الأجنبي الأكثر قيمة ليس مجرد تدفق رأسمالي قصير الأجل، وإنما الاستثمار الذي يخلق وظائف وينقل المعرفة ويبني سلاسل توريد ويطور كوادر محلية ويرفع نسبة المحتوى المحلي.

السعودية ليست مجرد سوق

أحد التحولات التي تحاول الرياض ترسيخها هو الانتقال من كونها سوقاً نهائية ضخمة إلى قاعدة إقليمية للشركات العالمية.
وبرنامج المقرات الإقليمية جزء من هذه المعادلة.
فالشركة التي تؤسس وجوداً فعلياً في المملكة تستطيع الاستفادة من السوق المحلية، وفي الوقت نفسه بناء عمليات تمتد إلى المنطقة، مستفيدة من البنية التحتية ورأس المال والطلب المتنامي والموقع الجغرافي.
وهذا يفسر أهمية حديث وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي عن أن الحضور الفرنسي في السعودية لم يعد قائماً على البيع فقط، وإنما يتجه نحو الإنتاج المشترك.
إنها نقلة في فلسفة العلاقة الاقتصادية: من بائع ومشترٍ إلى رأس مال وتقنية وتصنيع وتمويل وأسواق مشتركة.

أين توجد الفرص؟

إذا كانت الاتفاقيات تعكس ما تحقق خلال الزيارة، فإن خريطة القطاعات المطروحة أمام المستثمر الفرنسي والدولي تكشف ما يمكن أن يحدث لاحقاً.
الطاقة تظل نقطة قوة رئيسية، لكن الفرص تتسع نحو الطاقة المتجددة والشبكات والتكنولوجيا المرتبطة بها.
الصناعة المتقدمة تمثل أحد أهم الرهانات السعودية لتوطين سلاسل الإنتاج وتحويل المملكة إلى قاعدة تصنيع وتصدير.
وفي الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية، تتزايد الحاجة إلى مراكز البيانات والحوسبة والتطبيقات الصناعية والخدمات الرقمية، وهي مجالات تمتلك فيها الشركات الفرنسية خبرات يمكن دمجها مع حجم السوق والاستثمارات السعودية.
أما النقل والخدمات اللوجستية، فتستفيد من الموقع الجغرافي للمملكة والمشاريع الضخمة للموانئ والمطارات والسكك الحديدية وسلاسل الإمداد.
وتبرز كذلك السياحة والترفيه والألعاب والرياضات الإلكترونية باعتبارها أسواقاً جديدة نسبياً، لكنها تتوسع بسرعة مع التغير الديموغرافي والإنفاق الاستهلاكي وبرامج التنويع الاقتصادي.
كما يحمل فتح السوق المالية الرئيسية بصورة أوسع أمام المستثمرين الأجانب، بالتزامن مع حجم وسيولة «تداول السعودية»، فرصاً إضافية أمام المؤسسات المالية وشركات التأمين وإدارة الأصول والخدمات الاستثمارية.

محمد بن سلمان في باريس.. الرسالة الاقتصادية

ربما تكون القيمة الأهم لزيارة ولي العهد السعودي إلى فرنسا أنها جاءت لتؤكد أن «رؤية 2030» دخلت مرحلة تختلف عن سنوات إطلاق البرامج وإعلان المشاريع. المرحلة الحالية تركز بصورة أكبر على التنفيذ، والتمويل، والشراكات، وجذب التكنولوجيا، وبناء القدرات المحلية وتحويل المشاريع إلى أصول اقتصادية منتجة.

ومن هنا يمكن قراءة الاتفاقيات التي خرجت من باريس.

3.7 مليارات دولار عقوداً مرتبطة بأرامكو، وخط ائتماني يصل إلى 5 مليارات دولار، وإطار تمويلي يصل إلى 3 مليارات دولار للكهرباء، إلى جانب اتفاقيات في الطيران والذكاء الاصطناعي والتوأم الرقمي والسياحة والترفيه.

لكن خلف هذه المليارات توجد قصة اقتصادية أكبر.

إنها قصة اقتصاد سعودي يسعى إلى استخدام ثقله المالي وحجم سوقه ومشروعاته الكبرى لبناء شراكات إنتاجية وتكنولوجية عالمية، بدلاً من الاكتفاء بعلاقة المستورد والمصدر.

وبالنسبة إلى فرنسا، فإن المملكة تمثل فرصة للوصول إلى واحدة من أكبر عمليات التحول الاقتصادي في العالم.

أما بالنسبة إلى السعودية، فإن باريس تمثل شريكاً يمتلك التكنولوجيا والصناعة والتمويل والخبرة التي تحتاج إليها قطاعات رئيسية في «رؤية 2030».

وبين المصالح الفرنسية والطموحات السعودية، تتشكل شراكة تبدو مرشحة لأن تصبح أكبر من التجارة وأعمق من الاستثمار؛ شراكة عنوانها في المرحلة المقبلة: الإنتاج، والتكنولوجيا، ورأس المال، والوصول إلى أسواق جديدة.

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الإعلام والاتصال المؤسسي، وما يرافقها من توسع في استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، تبرز أهمية الاستثمار في تطوير مهارات الكوادر الإعلامية وتمكينها من أدوات العمل الحديثة التي تسهم في تعزيز كفاءة الأداء وجودة المخرجات الإعلامية.

برنامج الإعلام المؤسسي الحديث وإدارة الاتصال الرقمي

- مهارات كتابة الأخبار والبيانات الصحافية والتحقق من المعلومات
- توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى الإعلامي
- إدارة منصات التواصل الاجتماعي وتعزيز التفاعل وبناء الصورة الذهنية

للاستفسار ولمزيد من المعلومات: ميم عين ميديا

هاتف 36622618 - 33305244 - البريد الالكتروني memainpr@gmail.com

في رسالة إلى رئيس التحرير

أبوغزاله يشيد بتغطية "المنصة الاقتصادية"

المنامة - المنصة الاقتصادية

أشاد المفكر ورجل الأعمال، الدكتور طلال أبوغزاله، بالتغطية الخاصة التي قدمتها "المنصة الاقتصادية"، في عددها الثاني عشر، حول مسيرته المهنية وأنشطته، معتبراً أن الملف عكس جهداً مهنياً مميزاً في تقديم أبرز محطات وتجارب مسيرة امتدت على مدى عقود.

جاء ذلك في رسالة وجهها أبوغزاله إلى رئيس تحرير المنصة الاقتصادية، موسى عساف، أعرب فيها عن شكره وامتنانه لطاقم المنصة على التغطية التي تناولت مسيرته وأنشطته ضمن ملف خاص نشرته المجلة.

وقال أبوغزاله في رسالته إن ما أسعده بصورة خاصة كان اختيار عنوان الصفحة الأولى للملف: «طلال أبوغزاله.. نصف قرن من بناء اقتصاد المعرفة»، لما يحمله العنوان من تقدير لمسيرة آمنت منذ بداياتها بأن المعرفة تمثل أساساً للتنمية، وأن بناء الإنسان هو الطريق إلى بناء المستقبل.

وتكتسب إشادة أبوغزاله أهمية خاصة في ضوء تركيز ملف "المنصة الاقتصادية" على تجربته الممتدة في مجالات اقتصاد المعرفة والتعليم والتحول الرقمي والابتكار، وما تمثله هذه المجالات من مرتكزات رئيسية للاقتصاد الحديث.

طلال أبوغزاله العالمية (القابضة)
Talal Abu-Ghazaleh Global Digital TAG.GD
Chairman Office "We Innovate Since 1972" نحن نبتكر منذ ... مكتب الرئيس

2026/8/24

سعادة الأستاذ موسى عساف المحترم،
المنصة الاقتصادية / البحرين

تحية طيبة وبعد

أتقدم لكم بخالص الشكر وعظيم الامتنان على كلماتكم الجميلة، وعلى التغطية الخاصة التي قدمتها مجلتكم الغراء "المنصة الاقتصادية"، والتي تناولت في عددها الثاني عشر مسيرتي وأنشطتي، وما بذلتموه من جهد مهني مميز في إعداد هذه التغطية الثرية، وإبراز محطات وتجارب امتدت على مدى عقود.

وقد أسعدني بشكل خاص عنوان الصفحة الأولى: "طلال أبوغزاله.. نصف قرن من بناء اقتصاد المعرفة"، لما حمله من تقدير لمسيرة آمنت منذ بداياتها بأن المعرفة هي أساس التنمية، وأن بناء الإنسان هو الطريق إلى بناء المستقبل.

إن هذه اللفتة الكريمة من قبلكم تعني لي الكثير، وأقدر لكم ولأسرة "المنصة الاقتصادية" هذا الاهتمام النبيل والتقدير الصادق، متمنيًا لكم دوام النجاح والتوفيق، وللمجلة مزيدًا من التألق والعطاء.

مع خالص التقدير والامتنان،

طلال أبوغزاله

وأعرب أبوغزاله عن تقديره لأسرة "المنصة الاقتصادية" على ما وصفه بـ "الاهتمام النبيل والتقدير الصادق"، متمنياً للمنصة دوام النجاح والتوفيق، وللمجلة مزيداً من التألق والعطاء.

وتأتي الرسالة عقب تخصيص "المنصة الاقتصادية" ملفاً في عددها الثاني عشر لتجربة طلال أبوغزاله، تناول مسيرته ورؤيته لاقتصاد المعرفة، انطلاقاً من إيمانه بدور التعليم والمعرفة والتكنولوجيا في صناعة التنمية وبناء المستقبل.

يقام اكتوبر المقبل لتعزيز التكامل الصناعي الخليجي

"الصناعة والتجارة" تفتح باب التسجيل في منتدى ومعرض "صنع في الخليج 2026"

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين فتح باب التسجيل الإلكتروني للمشاركة في منتدى ومعرض «صنع في الخليج 2026»، الذي تستضيفه المملكة خلال الفترة من 6 إلى 8 أكتوبر 2026 في مركز البحرين العالمي للمعارض، تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، وبمباركة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويجمع الحدث، الذي يمتد على مدى ثلاثة أيام، بين منتدى استراتيجي رفيع المستوى ومعرض صناعي متخصص، بمشاركة كبار المسؤولين الحكوميين وقادة القطاع الصناعي والرؤساء التنفيذيين والمصنعين والمستثمرين والخبراء من دول مجلس التعاون وخارجها.

ويستهدف المنتدى ترسيخ «صنع في الخليج» كهوية صناعية خليجية موحدة، وتعزيز تنافسية المنتجات الخليجية وحضورها في الأسواق الإقليمية والعالمية، إلى جانب توسيع الحوار بين الحكومات والقطاع الخاص بشأن الأولويات والسياسات التي ستشكل مستقبل الصناعة في دول المجلس.

ويشكل برنامج اجتماعات الأعمال الثنائية أحد المكونات الرئيسية للحدث، إذ يتيح للمصنعين والمستثمرين والمشترين والموزعين وجهات التمويل عقد اجتماعات مجدولة ومباشرة لبحث فرص التوريد والتوزيع والتمويل وإقامة الشراكات والاستثمارات الجديدة مع نظرائهم من داخل دول مجلس التعاون وخارجها.

ويعزز هذا التزامن ارتباط المنتدى بالجهود الخليجية الرامية إلى رفع مستويات التكامل الاقتصادي والصناعي، وتطوير التجارة البينية، ودعم التنمية الصناعية المستدامة، وترسيخ دور الصناعة باعتبارها إحدى الركائز الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي في دول المجلس.

ويتضمن المنتدى 8 جلسات حوارية بمشاركة أكثر من 40 متحدثًا من صناع القرار وقادة الصناعة، تناقش السياسات الصناعية، وسلاسل القيمة الإقليمية، ومرونة سلاسل الإمداد، والنفاذ إلى الأسواق العالمية، والتمويل، والتصنيع الذكي والتقنيات المتقدمة، والاستدامة، وتنمية الكفاءات الوطنية.

أما المعرض المصاحب، فيسلط الضوء على المنتجات والتقنيات والحلول الصناعية الخليجية في قطاعات رئيسية تشمل البتروكيماويات والصناعات الكيماوية، والألمنيوم والمعادن الأساسية، ومواد البناء، والصناعات الغذائية والتعبئة والتغليف، والأدوية والمستلزمات الطبية، والمعدات الكهربائية والهندسية، والصناعات المتقدمة والمواد المركبة.

ويعكس تنوع القطاعات المشاركة اتساع القاعدة الصناعية في دول مجلس التعاون، بالتوازي مع تنامي التوجه الخليجي نحو رفع القيمة المضافة المحلية، وتعزيز القدرات التصديرية، وبناء سلاسل قيمة أكثر تكاملًا وقدرة على المنافسة عالميًا.

المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي.. نموذج لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام

المنامة - المنصة الاقتصادية (خاص)

لم تعد التنمية الزراعية في العصر الحديث تقاس بحجم الإنتاج فحسب، بل بقدرتها على خلق قيمة اقتصادية، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز تنافسية الأسواق، وخلق فرص عمل مستدامة. وانطلاقًا من هذه الرؤية، جاءت المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، التي أطلقت عام 2010 باهتمام ودعم من صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الاستشاري للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، لتتبنى رؤية تقوم على تحقيق نماء اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام، عبر بناء قطاع زراعي حديث يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن الغذائي.

ومنذ انطلاقها، لم تقتصر المبادرة على تنفيذ برامج تنموية، بل تبنت نهجًا اقتصاديًا متكاملًا يقوم على الاستثمار في الإنسان والمشروع والسوق، من خلال مبادرات نوعية أسهمت في رفع كفاءة القطاع الزراعي، وتحويله إلى قطاع أكثر قدرة على المنافسة والاستدامة والإسهام في التنمية الاقتصادية.

وقد كانت أولى هذه المبادرات إطلاق جائزة الملك حمد للتنمية الزراعية في عام 2015، والتي ركزت على تطوير ثلاث فئات هي؛ الشركات الزراعية البحرينية، والمزارعين البحرينيين، والدراسات والبحوث الزراعية. ولم تكن الجائزة مجرد تكريم للتميز، بل أصبحت أداة اقتصادية لتحفيز الاستثمار في المشاريع الزراعية، إذ مكنت الجوائز المالية الفائزين من التوسع في مشاريعهم، وتطوير البنية الإنتاجية، وتبني التقنيات الحديثة، ورفع جودة المنتجات، الأمر الذي عزز القدرة التنافسية للمشاريع الزراعية وشجع على الابتكار والاستثمار في هذا القطاع الحيوي. كما ساهمت البحوث الزراعية في وضع حلول علمية للتحديات التي تواجه القطاع الزراعي وضمان إستدامته والذي بدوره يزيد من مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي.

وفي عام 2021، أطلقت المبادرة الوطنية حملة "دمت خضراء" التي قدمت نموذجًا متوازنًا يجمع بين الاستدامة البيئية والعائد الاقتصادي. فقد أسهمت الحملة في تشجيع المقاولين البحرينيين على تنفيذ مشاريع التشجير، مع الاعتماد على إنتاج المشاتل الزراعية المحلية، مما أدى إلى تنشيط الطلب على النباتات والمنتجات الزراعية الوطنية، وتحريك الدورة الاقتصادية للمشاتل، ودعم المؤسسات الوطنية العاملة في هذا المجال، بما انعكس على زيادة فرص النمو والاستدامة الاقتصادية.

كما يمثل معرض البحرين الدولي للحدائق أحد أبرز المحركات الاقتصادية التي تبنتها المبادرة لدعم المشاريع الزراعية البحرينية، إذ يوفر منصة احترافية لعرض المنتجات الوطنية أمام المستثمرين والشركات المحلية والإقليمية والدولية. وقد أسهم المعرض في فتح قنوات تسويقية جديدة، وإبرام شراكات تجارية، وتعزيز فرص الاستثمار، وزيادة انتشار المنتجات البحرينية، بما أسهم في نمو المشاريع الزراعية وتحقيق عوائد اقتصادية مستدامة.

وإدراكًا لأهمية التسويق في استدامة النشاط الاقتصادي، عملت المبادرة الوطنية بالتعاون مع وزارة شئون البلديات والزراعة وبنك البحرين للتنمية على توسيع المنافذ التسويقية للمنتجات الزراعية البحرينية من خلال سوق المزارعين الموسمي في البديع، والسوق الدائم في هورة عالي، إضافة إلى تسهيل التعامل بين المزارعين والشركات الخاصة لبيع المنتجات المحلية في كبرى منافذ البيع بالتجزئة، ومنها لولو هايبر، ورامز، والأسرة، والجزيرة وغيرها. وقد ساهمت هذه الجهود في تعزيز وصول المنتج البحريني إلى المستهلك، وزيادة حجم المبيعات، وتحسين دخل المزارعين، ورفع تنافسية المنتج المحلي في السوق، بما يدعم استدامة المشاريع الزراعية ويعزز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني.

ولأن التنمية الاقتصادية تبدأ ببناء الإنسان، أولت المبادرة الوطنية اهتمامًا كبيرًا بتنمية الكفاءات الوطنية عبر تنظيم الورش والمحاضرات الزراعية المتخصصة، والاستعانة بخبراء بحرينيين لنقل المعرفة وأفضل الممارسات الحديثة إلى المزارعين وأصحاب المشاريع. وقد انعكس ذلك على رفع

كفاءة الإنتاج، وتحسين جودة المنتجات، وخفض التكاليف التشغيلية، وتعزيز الإنتاجية، وهي جميعها عوامل تسهم في زيادة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الزراعية.

لقد أثبتت المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، على مدى أكثر من خمسة عشر عامًا، أن الاستثمار في الزراعة هو استثمار في الاقتصاد الوطني. فمن خلال ربط التنمية الزراعية بالابتكار، والتسويق، والتمكين، والاستثمار، استطاعت أن تحول المبادرات إلى قصص نجاح اقتصادية، وأن تخلق بيئة محفزة لنمو الشركات والمزارعين، وتعزيز مساهمة القطاع الزراعي في التنمية المستدامة. واليوم، تواصل المبادرة ترسيخ مكانتها بوصفها نموذجًا وطنيًا رائدًا يؤكد أن الزراعة ليست قطاعًا إنتاجيًا فحسب، بل رافد اقتصادي قادر على دعم التنويع الاقتصادي، وتعزيز الأمن الغذائي، وصناعة مستقبل أكثر استدامة لمملكة البحرين.

حملة مشتركة بين"الغرفة" و"الصناعة والتجارة" لتحديث بيانات قطاع الأعمال

المنامة - المنصة الاقتصادية

أطلقت غرفة تجارة وصناعة البحرين بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة حملة وطنية لتحديث بيانات أعضاء الغرفة وأصحاب السجلات التجارية، في خطوة تستهدف بناء قاعدة بيانات أكثر دقة وتكاملاً، ورفع كفاءة الخدمات الإلكترونية وتعزيز التواصل الرقمي مع مجتمع الأعمال.

وتأتي الحملة ضمن جهود الجانبين لدعم التحول الرقمي لقطاع الأعمال في البحرين، والاستفادة من البيانات المحدثة في تطوير الخدمات والمبادرات، وتحسين تجربة المستخدم، ودعم اتخاذ القرار استناداً إلى معلومات وإحصاءات أكثر دقة وموثوقية.

وتهدف المبادرة إلى تحديث بيانات العضوية والمنشآت، بما يشمل معلومات التواصل والعناوين والبيانات التعريفية بالمنشأة والموقع الإلكتروني وبيانات الشخص المسؤول، من خلال نموذج إلكتروني مبسط يمكن الوصول إليه عبر القنوات الرقمية.

ومن شأن قاعدة البيانات المحدثة تمكين الغرفة من توجيه الإشعارات والتعاميم والبرامج والمبادرات بصورة أكثر فاعلية، إلى جانب تصميم الخدمات والدعم بما يتناسب بصورة أفضل مع احتياجات أعضائها.

وتوفر الحملة عدة قنوات رقمية لإنجاز عملية التحديث، من بينها الروابط المتاحة عبر الموقع الإلكتروني لنظام «سجلات»، ومنصة الخدمات الذاتية التابعة لغرفة البحرين، في إطار العمل على ربط عملية تحديث البيانات بالخدمات الإلكترونية وتبسيط رحلة المستخدم.

وتشكل المبادرة جزءاً من توجه أوسع نحو تعزيز جودة البيانات والتكامل الإلكتروني وبناء بنية معلوماتية حديثة لقطاع الأعمال، بما يدعم تطوير الخدمات المستقبلية ويرفع كفاءة التواصل بين المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص.

ومن المقرر أن تطلق الحملة سلسلة من الرسائل التوعوية والإرشادية عبر المنصات الإعلامية والرقمية لتشجيع أعضاء الغرفة على تحديث بياناتهم، وضمان استمرار استفادتهم من الخدمات والمبادرات والبرامج المستقبلية.

"الغرفة" تطلق برنامجاً لتحصين المشاريع من المخاطر والنزاعات القانونية

أعلنت غرفة تجارة وصناعة البحرين، بالتعاون مع معهد الدراسات القضائية والقانونية، إطلاق البرنامج التوعوي «احمِ مشروعك واعرف حقك كتاجر»، بهدف رفع مستوى الوعي القانوني لدى التجار ورواد الأعمال وأصحاب المشاريع، وتعزيز قدرتهم على حماية استثماراتهم والحد من المخاطر القانونية التي قد تؤثر في استدامة أعمالهم.

ويستهدف البرنامج بصورة خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، عبر تزويدهم بالمعارف القانونية المرتبطة بمختلف مراحل المشروع التجاري، بدءاً من التأسيس، مروراً بالعقود والشراكات والالتزامات التجارية، وصولاً إلى حماية الحقوق وتجنب النزاعات.

ويأتي إطلاق البرنامج ضمن التعاون بين الغرفة والمعهد لدعم بيئة الأعمال في البحرين ونشر الثقافة القانونية في المجتمع التجاري، بما يساعد أصحاب الأعمال على اتخاذ قرارات تستند إلى معرفة أوضح بالتشريعات والقواعد المنظمة للنشاط التجاري.

وقالت الدكتورة شيماء عبدالله جمعة، القائم بأعمال الرئيس التنفيذي ومدير إدارة الشؤون القانونية بغرفة تجارة وصناعة البحرين، إن البرنامج يأتي ضمن جهود الغرفة لتعزيز الوعي القانوني لدى مجتمع الأعمال، وتزويد التجار وأصحاب المشاريع بالمعرفة التي تساعدهم على حماية استثماراتهم منذ المراحل الأولى للتأسيس.

وأضافت أن معرفة التاجر بحقوقه والتزاماته القانونية تمثل أحد المقومات الأساسية لاستمرارية المشروع ونجاحه، خصوصاً مع النمو الذي يشهده قطاع ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

من جانبه، قال الدكتور رياض محمد سيادي، مدير معهد الدراسات القضائية والقانونية، إن المشاريع الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تواجه تحديات مرتبطة بالتأسيس والعقود والالتزامات وحماية الحقوق، موضحاً أن البرنامج يستهدف تبسيط المعرفة القانونية وربطها بالممارسات والتجارب الواقعية في بيئة الأعمال.

ومن المتوقع أن يساعد البرنامج المشاركين على استباق المخاطر القانونية وتجنب النزاعات، إلى جانب توفير محتوى توعوي مستدام عبر مواد ومحاضرات تعليمية إلكترونية يمكن الاستفادة منها على نطاق أوسع.

صادرات الأردن ترتفع إلى 6.4 مليار دينار والنصف الأول يشهد تراجع العجز التجاري

سجلت التجارة الخارجية للأردن تحسناً خلال النصف الأول من عام 2026، مدفوعة بنمو الصادرات الوطنية وإعادة التصدير، ما أسهم في تقليص عجز الميزان التجاري بنسبة 5.5% وتحسن نسبة تغطية الصادرات للمستوردات.

وأظهرت بيانات دائرة الإحصاءات العامة ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية 6.2% خلال الأشهر الستة الأولى من العام، لتصل إلى 4.67 مليار دينار، مقابل الفترة نفسها من 2025.

كما قفزت قيمة المعاد تصديره بنسبة 44.6% إلى 1.75 مليار دينار، لترتفع بذلك الصادرات الكلية للأردن بنسبة 14.5% إلى 6.41 مليار دينار.

وفي المقابل، ارتفعت المستوردات بنسبة 6.1% إلى 10.26 مليار دينار، إلا أن النمو الأقوى للصادرات أسهم في خفض عجز الميزان التجاري إلى 3.85 مليار دينار، مقابل 4.07 مليار دينار خلال الفترة المقابلة من العام الماضي، بانخفاض قيمته 226 مليون دينار.

وتحسنت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات إلى 63%، مقارنة مع 58% خلال النصف الأول من 2025، بزيادة 5 نقاط مئوية.

وجاء نمو الصادرات الوطنية مدعوماً بارتفاع صادرات الألبسة وتوابعها 3%، والأسمدة الأزوتية أو الكيماوية 14.1%، والبوتاس الخام 30.7%، بينما تراجعت صادرات الحلي والمجوهرات الثمينة 9.8% والفوسفات الخام 7.2%.

وأسهمت زيادة الصادرات إلى سوريا والأسواق الآسيوية غير العربية، بما فيها الصين، ودول الاتحاد الأوروبي ومن بينها هولندا في دعم الأداء التصديري خلال الفترة.

وعلى جانب الواردات، سجل النفط الخام ومشتقاته ارتفاعاً بنسبة 58.1%، والحبوب 10%، فيما انخفضت واردات الحلي والمجوهرات 19.8%، والأدوات الآلية 23.6%، والعربات والدراجات 5.9%، والآلات والمعدات الكهربائية 2.4%.

أما خلال يونيو وحده، فبلغت الصادرات الكلية 1.27 مليار دينار، منها 909 ملايين دينار صادرات وطنية و361 مليوناً لإعادة التصدير، مقابل مستوردات بقيمة 2.01 مليار دينار، ليسجل الميزان التجاري عجزاً بنحو 738 مليون دينار.

وارتفعت الصادرات الكلية في يونيو بنسبة 32.3% على أساس سنوي، مدفوعة بنمو الصادرات الوطنية 12.5% وقفزة قدرها 137.5% في إعادة التصدير، بينما زادت المستوردات 43.5%، ما أدى إلى ارتفاع العجز التجاري الشهري 68.1%.

إيرادات عُمان ترتفع 13% في النصف الأول

ارتفعت الإيرادات العامة لسلطنة عُمان بنسبة 13% خلال النصف الأول من 2026، لتصل إلى نحو 6.602 مليار ريال عُماني (17.17 مليار دولار)، مقارنة بـ5.839 مليار ريال (15.19 مليار دولار) في الفترة نفسها من العام الماضي، بدعم رئيسي من نمو الإيرادات النفطية والغازية.

وأظهرت نشرة الأداء المالي الصادرة عن وزارة المالية العُمانية أن الإنفاق العام ارتفع 9% على أساس سنوي إلى نحو 6.619 مليار ريال (17.21 مليار دولار) بنهاية الربع الثاني، مقابل 6.098 مليار ريال (15.86 مليار دولار) قبل عام، مع زيادة المصروفات الجارية والإنمائية.

وارتفع صافي إيرادات النفط 10% إلى نحو 3.332 مليار ريال (8.67 مليار دولار)، مقارنة بـ3.018 مليار ريال (7.85 مليار دولار) في الفترة المماثلة من 2025.

وبلغ متوسط سعر النفط المحقق خلال الفترة نحو 74 دولاراً للبرميل، فيما بلغ متوسط إنتاج السلطنة نحو 1.074 مليون برميل يومياً.

كما سجل صافي إيرادات الغاز ارتفاعاً بنسبة 32% إلى نحو 1.164 مليار ريال (3.03 مليار دولار)، مقابل 884 مليون ريال (2.30 مليار دولار) في النصف الأول من 2025.

وارتفعت الإيرادات الجارية المحصلة 6% إلى نحو 2.45 مليار ريال (5.32 مليار دولار)، بينما زادت المصروفات الجارية بنحو 251 مليون ريال لتصل إلى 4.369 مليار ريال (11.36 مليار دولار)، مقابل 4.118 مليار ريال في الفترة نفسها من العام الماضي.

"أماكن" و"باركن" تستكشفان استثمارات مشتركة في حلول مواقف السيارات

المنامة - المنصة الاقتصادية

وقعت مجموعة شركة البحرين لمواقف السيارات «أماكن» مذكرة تفاهم مع شركة «باركن»، أكبر مزود لمرافق وخدمات المواقف العامة المرسمة في دبي، لاستكشاف فرص الاستثمار المشترك والتعاون العابر للحدود في تطوير وإدارة مرافق وخدمات مواقف السيارات.

وتفتح مذكرة التفاهم المجال أمام الشركتين لدراسة مشاريع مشتركة وتبادل الخبرات في قطاعي التنقل ومواقف السيارات، إلى جانب تطوير حلول تقنية ورقمية تستهدف رفع الكفاءة التشغيلية وتحسين تجربة المستخدمين.

ويأتي الاتفاق بالتزامن مع توجه الشركتين نحو توسيع نطاق أعمالهما واستكشاف فرص نمو جديدة، خصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي، مع إمكانية التوسع مستقبلاً في أسواق إقليمية ودولية.

وقال طارق علي الجودر، الرئيس التنفيذي لمجموعة «أماكن»، إن الاتفاق يمثل خطوة لتعزيز التعاون مع «باركن» واستكشاف فرص استثمارية جديدة تدعم خطط النمو والتوسع.

وأضاف أن الشركتين ستعملان على دراسة فرص تطوير مشاريع وحلول مبتكرة في قطاع مواقف السيارات، بما يدعم توجه «أماكن» نحو تقديم حلول ذكية ومستدامة والارتقاء بمستوى الخدمات.

من جانبه، قال محمد عبدالله آل علي، الرئيس التنفيذي لـ«باركن»، إن الشراكة تمثل خطوة استراتيجية في مسيرة الشركة لتوسيع أعمالها والاستفادة من خبراتها في إدارة وتشغيل مواقف المركبات والحلول التقنية والرقمية.

وأوضح أن الجمع بين قدرات الشركتين يمكن أن يسهم في تطوير حلول ذكية ومتكاملة وتحسين كفاءة منظومة المواقف، بالتوازي مع استكشاف فرص نمو في أسواق الخليج والمنطقة والأسواق الدولية مستقبلاً.

وبموجب مذكرة التفاهم، سيدرس الطرفان الفرص والمشاريع المحتملة ذات الاهتمام المشترك، وسبل الاستفادة من الإمكانات والخبرات المتاحة لدى الجانبين، بما يدعم التوسع والتعاون في الأسواق المستهدفة.

عُمان تستهدف مضاعفة مساهمة الصناعات التحويلية إلى 10.7 مليار ريال بحلول 2040

يشهد القطاع الصناعي في سلطنة عُمان تحولاً من التوسع في حجم المنشآت والإنتاج إلى بناء قاعدة صناعية أكثر ارتباطاً بالتكنولوجيا وسلاسل التوريد المحلية ورفع القيمة المضافة، في إطار مستهدفات الاستراتيجية الصناعية 2040 الرامية إلى تعزيز دور الصناعة في التنويع الاقتصادي.

وبلغت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نحو 3.7 مليار ريال عُماني بنهاية 2025، فيما سجلت نحو 869 مليون ريال خلال الربع الأول من 2026، بحسب بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

وتستهدف الاستراتيجية رفع مساهمة الصناعات التحويلية إلى 5.44 مليار ريال بحلول 2030، وصولاً إلى نحو 10.7 مليار ريال في 2040، بما يعكس توجه السلطنة نحو توسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد.

وعلى صعيد التجارة الخارجية، ارتفعت الصادرات السلعية غير النفطية بنسبة 1.5% حتى نهاية مايو 2026 إلى 2.74 مليار ريال، بينما قفزت إعادة التصدير 64.4% لتتجاوز مليار ريال. وتستهدف الاستراتيجية رفع قيمة الصادرات غير النفطية إلى أكثر من 10 مليارات ريال بحلول 2030.

وقال أنور بن هلال الجابري، وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، إن المؤشرات تعكس انتقال القطاع نحو منظومة صناعية أكثر تكاملاً، مؤكداً أن ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم في الصناعة يعكس جاذبية عُمان مستفيدة من موقعها الاستراتيجي وبنيتها الأساسية والمناطق الاقتصادية والصناعية والحوافز الاستثمارية والوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

وتعمل السلطنة خلال المرحلة المقبلة على زيادة المحتوى المحلي وتوطين الصناعات ذات الأولوية وربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمشروعات الصناعية، إلى جانب تعزيز قدرة المنتج العُماني على المنافسة والتصدير وخلق وظائف نوعية للمواطنين.

وبلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي نحو 240.2 ألف عامل بنهاية 2025، فيما تستهدف الاستراتيجية رفع العدد إلى نحو 273 ألفاً بحلول 2030، خصوصاً في الصناعات الغذائية والمنتجات المعدنية اللافلزية والآلات والمعدات.

وتستهدف الاستراتيجية أن يمثل الاستثمار المحلي للقطاع الخاص نحو 54% من الاستثمارات

الصناعية، مقابل 34% للاستثمار الأجنبي، بالتزامن مع تطوير 30 نشاطاً صناعياً واعداً ضمن قطاعات تشمل الصناعات الغذائية والبتروكيماويات والصحة والمعادن والصناعات الكهروميكانيكية والطاقة المتجددة.

وسجلت منصة «صنع في عُمان» نحو 7,307 منتجات عُمانية خلال الفترة من 2024 حتى يونيو 2026، في مؤشر على اتساع قاعدة المنتجات المحلية.

ويمثل التحول الرقمي أحد المحاور الرئيسية للاستراتيجية، مع التوسع في الأتمتة والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والصيانة التنبؤية وإدارة سلاسل الإمداد.

وضمن برنامج مصانع الإنتاج الذكي، تم تقييم 45 مصنعاً حتى نهاية يونيو 2026، بما يعادل 75% من المستهدف البالغ 60 مصنعاً، وفق مؤشر جاهزية الصناعة الذكية الذي يقيس مستويات الأتمتة والترابط والذكاء والحوكمة وجاهزية القوى العاملة.

كما يستهدف برنامج «كفاءة» للتصنيع الرشيق في مرحلته الأولى 9 مصانع، مع توقع تحقيق وفورات مالية بنحو 360 ألف ريال سنوياً للمصانع المشاركة من خلال رفع الطاقة الإنتاجية وخفض الهدر والتكاليف التشغيلية.

وتقدم عُمان في الوقت ذاته حوافز للمشروعات الصناعية تشمل، وفق الضوابط المنظمة، إعفاء الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام ومواد التعبئة والتغليف المستوردة من الرسوم الجمركية، إلى جانب إعفاءات من ضريبة الدخل لفترات محددة.

الربط السككي يعيد رسم الممرات التجارية بين الخليج وأوروبا

وقّعت السعودية وسوريا أربع اتفاقيات في قطاعات الطرق والسكك الحديدية والبريد والطيران، في خطوة توسع نطاق التعاون بين البلدين في النقل والخدمات اللوجستية، بالتزامن مع تحركات إقليمية لتطوير ممرات تجارية برية وسككية تربط الخليج بتركيا والأسواق الأوروبية.

وقال وزير النقل السعودي لقناة «العربية» إن الاتفاقيات الأربع تشمل الطرق والسكك الحديدية والبريد والطيران، فيما تتضمن مذكرتا التفاهم الخاصتان بالنقل البري والسكك الحديدية بناء القدرات وتبادل الخبرات وإجراء الدراسات اللازمة لتأهيل البنية التحتية السورية وتنشيط حركة النقل والتبادل التجاري عبر البلاد.

وتكتسب الاتفاقيات أهمية تتجاوز التعاون الثنائي، في ظل عودة مشاريع الربط الإقليمي إلى الواجهة، خصوصاً مع التحديات التي تواجه حركة الشحن البحري واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، ما يعزز أهمية تطوير مسارات برية وسككية بديلة وأكثر مرونة لنقل البضائع.

وكانت السعودية وتركيا قد وقعتا في يونيو الماضي مذكرات تفاهم بشأن مشروع للربط السككي بين البلدين مروراً بالأردن وسوريا، في مشروع من شأنه، حال تنفيذه، إنشاء ممر لوجستي يمتد من الخليج عبر الأردن وسوريا إلى تركيا، ومنها إلى الأسواق الأوروبية.

ويمنح هذا التصور سوريا موقعاً محورياً ضمن شبكة النقل الإقليمية، مع إمكانية الاستفادة من موقعها الجغرافي كحلقة وصل بين دول الخليج وتركيا وأوروبا، بالتوازي مع إعادة تأهيل شبكات الطرق والسكك الحديدية وتعزيز قدراتها في قطاعي الطيران والخدمات البريدية.

كما يمكن للربط السككي المقترح أن يوفر للشركات والمصدرين خيارات إضافية لنقل البضائع، ويعزز مرونة سلاسل التوريد في المنطقة، خصوصاً في أوقات الاضطرابات التي قد تواجه طرق التجارة البحرية.

ويعيد المشروع، في جانب منه، إحياء مسار تاريخي يعود إلى أكثر من قرن، حين شكلت سكة حديد الحجاز جزءاً من شبكة إقليمية ربطت دمشق بالمدينة المنورة، مع امتدادات واتصالات باتجاه حلب وتركيا ولبنان.

وبدأ تشغيل الخط عام 1908، وأدى دوراً مهماً في نقل الحجاج والبضائع، قبل أن يتعرض لأضرار واسعة خلال الحرب العالمية الأولى بين عامي 1916 و1918، ما أدى إلى تفكك أجزاء رئيسية منه وتوقف امتداده جنوباً نحو المدينة المنورة.

وتشير الاتفاقيات الجديدة، إلى جانب مشروع الربط السعودي التركي، إلى توجه أوسع نحو إعادة بناء شبكة نقل إقليمية متعددة الوسائط تجمع الطرق والسكك الحديدية والطيران والخدمات اللوجستية، بما قد يدعم حركة التجارة والاستثمار ويعزز الترابط الاقتصادي بين دول المنطقة.

تغطية أذونات خزانة بحرينية بـ70 مليون دينار بنسبة 121% وبفائدة 5.28%

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن مصرف البحرين المركزي تغطية الإصدار الأسبوعي الجديد من أذونات الخزانة الحكومية بقيمة 70 مليون دينار بحريني بنسبة 121%، فيما تراجع معدل الفائدة بصورة طفيفة مقارنة بالإصدار السابق.

وقال المصرف إن الإصدار رقم 2136، الذي يصدره نيابة عن حكومة مملكة البحرين، يمتد لأجل 91 يوماً، تبدأ فترة استحقاقه في 26 أغسطس 2026 وتنتهي في 25 نوفمبر من العام نفسه.

وبلغ معدل سعر الفائدة على الأذونات 5.28%، مقارنة بـ5.30% للإصدار السابق الصادر في 19 أغسطس، بانخفاض قدره نقطتا أساس.

وسجل معدل سعر الخصم 98.684%، فيما بلغ أقل سعر مقبول للمشاركة 98.678%.

ومع الإصدار الجديد، ارتفع الرصيد القائم لأذونات الخزانة الحكومية إلى نحو 2.110 مليار دينار بحريني.

وتعكس نسبة التغطية البالغة 121% تجاوز الطلبات المقدمة القيمة المستهدفة للإصدار، إذ تعد أذونات الخزانة من أدوات الدين قصيرة الأجل التي تصدر بصورة دورية لتمويل الاحتياجات الحكومية وإدارة السيولة.

.. وتغطية إصدار صكوك إسلامية بـ30 مليون دينار بنسبة 168%

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن مصرف البحرين المركزي تغطية الإصدار رقم 12IM/9 من صكوك الإجارة والمرابحة الإسلامية الحكومية قصيرة الأجل بنسبة 168%، في مؤشر على قوة الطلب على الإصدار.

وأوضح المصرف أن الصكوك، التي يصدرها نيابة عن حكومة مملكة البحرين، تبلغ قيمتها 30 مليون دينار بحريني، وتستحق خلال 364 يوماً، اعتباراً من 31 أغسطس 2026 وحتى 30 أغسطس 2027.

وبلغ العائد المتوقع على الإصدار 5.48%، بانخفاض طفيف مقارنة بعائد بلغ 5.52% للإصدار بتاريخ 27 يوليو 2026.

ويحمل الإصدار الرقم الدولي للأوراق المالية ISIN BH0008734P99، فيما تعكس نسبة التغطية البالغة 168% طلباً يتجاوز القيمة المطروحة للصكوك.

بنك السلام يدير إصدار صكوك سعودية بـ2.75 مليار دولار وطلبات بأكثر من 18.7 مليار

المنامة - المنصة الاقتصادية

شارك بنك السلام مديراً رئيسياً مشتركاً ومديراً لسجل الاكتتاب في إصدار صكوك دولية بقيمة 2.75 مليار دولار لصالح الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، في صفقة جذبت طلبات تجاوزت 18.7 مليار دولار، بما يعادل نحو 6.8 أضعاف حجم الطرح.

وقال البنك إن الإصدار، الموزع على شريحتين، يعد أكبر إصدار للصكوك الدولية المقومة بالدولار في منطقة الخليج خلال 2026، كما يمثل أول تكليف لبنك السلام لصالح جهة مُصدرة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي ومدعومة بضمان من حكومة المملكة العربية السعودية.

ويشكل التكليف خطوة جديدة في توسع منصة مجموعة بنك السلام لأسواق رأس المال إقليمياً، ويمثل أول مشاركة للمجموعة في إصدار إقليمي لصالح مؤسسة مدعومة حكومياً تؤدي دوراً في خطط التنمية الاقتصادية السعودية.

وجاء الإصدار وسط نشاط متزايد في أسواق الدين الخليجية وإقبال دولي على الصكوك ذات الجدارة الائتمانية المرتفعة والمرتبطة بجهات سيادية، بالتزامن مع توجه المؤسسات الخليجية إلى الأسواق الدولية لتنويع مصادر التمويل.

وتؤدي الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري دوراً في تطوير سوق التمويل العقاري في المملكة، فيما يأتي إصدار الصكوك ضمن توجه أوسع لتعميق وتنويع قنوات التمويل للقطاعات الاستراتيجية في السعودية.

وقال حسين عبد الحق، الرئيس التنفيذي للخزينة في بنك السلام، إن المملكة العربية السعودية تواصل وضع معايير متقدمة لتطوير أسواق رأس المال في المنطقة، مشيراً إلى أن مشاركة البنك في الصفقة تنسجم مع استراتيجية المجموعة لتوسيع وتعزيز منصتها لأسواق رأس المال.

وأضاف أن المشاركة في تكليف بهذا الحجم تعكس الخبرات التمويلية للبنك وقدرته على خدمة المؤسسات المصدرة، وتعزز دوره كشريك في تنفيذ صفقات أسواق رأس المال الإقليمية.

وتضاف الصفقة إلى سجل مجموعة بنك السلام في أسواق رأس المال الخليجية، حيث شارك البنك وذراعه الاستثماري ASB Capital في عدد من الإصدارات لصالح مؤسسات مالية وشركات في المنطقة.

وسبق لـASB Capital المشاركة في صفقات لصالح جهات من بينها بيت التمويل الكويتي، وبنك الكويت الدولي، و«بابكو إنرجيز»، و«سوليدرتي البحرين»، ومصرف الإنماء، ومصرف عجمان، وبنك دبي الإسلامي وبنك الجزيرة.

عبدالله صالح كامل

حسام بن الحاج عمر

مجموعة البركة ترفع أرباحها إلى 113 مليون دولار في النصف الأول

المنامة - المنصة الاقتصادية

رفعت مجموعة البركة صافي الدخل العائد لمساهمي الشركة الأم بنسبة 14% خلال النصف الأول من 2026 ليصل إلى 113 مليون دولار، مقابل 99 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، مدعومة بنمو أعمال وحداتها المصرفية، خصوصاً في تركيا والأردن والجزائر.

وارتفع إجمالي صافي الدخل 10% إلى 204 ملايين دولار، مقارنة بـ185 مليون دولار في النصف الأول من 2025، فيما صعد النصيب الأساسي من ربحية السهم إلى 7.91 سنت، مقابل 6.73 سنت.

وقفز إجمالي الدخل الشامل العائد لمساهمي الشركة الأم بنسبة 73% إلى 145 مليون دولار، مقارنة بـ84 مليون دولار، مستفيداً من الأثر الإيجابي لتطبيق المتطلبات المحاسبية المرتبطة بالتضخم المفرط.

وخلال الربع الثاني، ارتفع صافي الدخل العائد لمساهمي الشركة الأم 16% إلى 61 مليون دولار، مقابل 53 مليون دولار في الفترة المقابلة من 2025، فيما ارتفع إجمالي صافي الدخل 18% إلى 111 مليون دولار.

وصعدت ربحية السهم الأساسية إلى 3.59 سنت خلال الربع الثاني، مقابل 2.89 سنت، بينما ارتفع إجمالي الدخل الشامل العائد للمساهمين 46% إلى 73 مليون دولار.

وعززت المجموعة مركزها المالي مع ارتفاع إجمالي الأصول بنسبة 6% إلى 32.96 مليار دولار بنهاية يونيو، مقارنة بـ31.01 مليار دولار في نهاية 2025، بدعم من نمو التمويلات والاستثمارات في عدد من الأسواق الرئيسية.

وارتفع مجموع الحقوق العائدة للمساهمين وحملة الصكوك 8% إلى 1.48 مليار دولار، فيما نما إجمالي الحقوق 7% إلى 2.35 مليار دولار.

وتواصل المجموعة في الوقت نفسه توسيع خدماتها المصرفية العابرة للحدود، إذ أطلقت خدمة فتح وإدارة الحسابات بين بنك البركة الإسلامي في البحرين وبنك البركة مصر، بعد إطلاقها سابقاً بين وحدتي البحرين وتركيا، ضمن استراتيجية تستهدف توفير تجربة مصرفية رقمية متكاملة عبر أسواق المجموعة.

وقال الشيخ عبدالله صالح كامل، رئيس مجلس إدارة مجموعة البركة، إن النتائج تؤكد متانة نموذج أعمال المجموعة وقدرته على تحقيق نمو مستدام رغم التحديات الجيوسياسية والاقتصادية، مشيراً إلى أن التنوع الجغرافي وتجذر الوحدات المصرفية في أسواقها المحلية أسهما في الحد من تأثير التقلبات والاستفادة من فرص النمو.

من جانبه، قال حسام بن الحاج عمر، عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، إن الأداء يعكس نمو الإيرادات التشغيلية والتوسع في التمويل والاستثمار وتحسن الكفاءة التشغيلية، مع الحفاظ على مستويات قوية من السيولة ورأس المال وجودة الأصول.

وأضاف أن مبادرة الخدمات المصرفية العابرة للحدود تمثل ركيزة في استراتيجية «مصرفية بلا حدود»، على أن تتوسع تدريجياً بين وحدات المجموعة لدعم التجارة والاستثمار وتقديم خدمات مصرفية رقمية متكاملة.

"البحرين الإسلامي" يوسع التمويل العقاري للبحرينيين والخليجيين

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلن بنك البحرين الإسلامي (BisB) توسيع نطاق حلول التمويل العقاري ليشمل الزبائن المؤهلين من المواطنين البحرينيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي العاملين في مختلف دول المجلس والراغبين في شراء عقارات في مملكة البحرين، في خطوة تستهدف تعزيز مرونة الوصول إلى التمويل ودعم الطلب السكني والاستثماري في السوق العقارية المحلية.

وبموجب التوسع الجديد، أصبح بإمكان الزبائن المؤهلين العاملين في دول مجلس التعاون التقدم للحصول على تمويل عقاري لشراء منزل أو عقار استثماري في البحرين، حتى في الحالات التي تكون فيها جهة عمل الزبون خارج المملكة، وذلك وفق معايير الأهلية والشروط والأحكام المعتمدة لدى البنك.

ويعكس الحل الجديد توجهاً نحو مواكبة أنماط العمل والتنقل المهني المتزايدة بين دول الخليج، بما يمنح البحرينيين ومواطني دول المجلس العاملين خارج البحرين خيارات أوسع عند التخطيط لتملك عقار في المملكة، سواء لأغراض السكن أو الاستثمار.

وقال فيصل العبدالله، الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد في بنك البحرين الإسلامي، إن توسيع نطاق حلول التمويل العقاري يأتي ضمن جهود البنك المستمرة لتطوير منتجاته بما يواكب الاحتياجات المتغيرة للزبائن.

وأضاف أن المبادرة تدعم تملك المنازل والفرص الاستثمارية، من خلال توفير حلول تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تلائم احتياجات الزبائن في البحرين والمنطقة.

ويأتي توسيع نطاق الأهلية للتمويل العقاري ضمن استراتيجية البنك لتعزيز محفظة الخدمات المصرفية للأفراد وتقديم خيارات أكثر مرونة، بما يسهم في تسهيل تملك العقارات في البحرين وتلبية احتياجات شريحة من العملاء الخليجيين والبحرينيين الذين ترتبط أعمالهم وإقامتهم المهنية بأسواق دول مجلس التعاون.

"المركزي العراقي" ينفي طباعة عملة جديدة وحذف الأصفار من الدينار

نفى البنك المركزي العراقي ما تم تداوله بشأن طباعة كميات من عملة عراقية جديدة بعد حذف الأصفار منها تمهيداً لطرحها في الأسواق، مؤكداً عدم صدور أي قرار رسمي في هذا الشأن.

وقال البنك إن الأخبار والتصريحات المتداولة عبر بعض وسائل الإعلام بشأن طباعة عملة جديدة «لا تستند إلى أي مصدر رسمي»، مشدداً على أنه لم يقم بطباعة دينار عراقي جديد محذوف الأصفار.

وأوضح أن أي مشروع مستقبلي لإعادة هيكلة فئات العملة أو حذف الأصفار، في حال اتخاذ قرار رسمي بشأنه، سيمر بمراحل قانونية وتنظيمية وفنية متعددة قبل تطبيقه، على أن يتم الإعلان عن تفاصيله عبر القنوات الرسمية للبنك.

وأشار المركزي العراقي إلى أنه في حال إقرار مثل هذه الخطوة مستقبلاً، فسيتم تحديد فترة انتقالية تتيح للمواطنين والمصارف والمؤسسات استبدال العملة بصورة آمنة ومنظمة، بما يضمن الحفاظ على الحقوق والالتزامات المالية.

ويأتي توضيح البنك في أعقاب تداول معلومات أثارت تكهنات بشأن توجه العراق إلى إعادة هيكلة الدينار وحذف الأصفار، وهي خطوة نقدية تتطلب ترتيبات واسعة تتعلق بإصدار الفئات الجديدة وآليات الاستبدال والتعاملات المصرفية والمحاسبية.

ودعا البنك المواطنين ووسائل الإعلام إلى الاعتماد على بياناته وقنواته الرسمية للحصول على المعلومات المتعلقة بالسياسة النقدية، محذراً من أن تداول معلومات غير موثقة قد يتسبب في إرباك الأسواق والإضرار بالمصالح المالية للمواطنين.

وبذلك يحسم البنك المركزي، في الوقت الراهن، الجدل بشأن العملة الجديدة، مؤكداً أن الدينار العراقي سيبقى بفئاته الحالية ما لم يصدر قرار رسمي بخلاف ذلك.

بيتكوين تقفز 22% وتدفقات بـ1.6 مليار دولار تعزز رهانات استمرار الصعود

قفزت بيتكوين بنحو 22% خلال الأسبوع الماضي، مسجلة أكبر مكاسب لها خلال ثلاثة أيام منذ عام 2023، في موجة صعود أعادت العملة المشفرة إلى فوق متوسطها المتحرك لـ200 يوم عند نحو 69,050 دولاراً، وسط مؤشرات يرى محللون أنها قد تعكس تحولاً يتجاوز مجرد ارتداد مؤقت للأسعار.

وجاء الصعود مدفوعاً بتحول في توجهات الأسواق أعاد المستثمرين نحو الأصول البديلة، بالتزامن مع عمليات واسعة لتغطية مراكز البيع على المكشوف، ما وفر زخماً إضافياً لأكبر عملة مشفرة من حيث القيمة السوقية.

لكن العامل اللافت تمثل في عودة التدفقات الاستثمارية، إذ استقطبت صناديق بيتكوين المتداولة الفورية نحو 1.6 مليار دولار خلال أسبوع، ما يشير إلى وجود طلب استثماري جديد إلى جانب عمليات الشراء الناتجة عن إغلاق المراكز البيعية.

وجاء التعافي بعد فترة من الضغوط على سوق العملات المشفرة، في ظل تراجع شهية المخاطرة وعدم إحراز تقدم في مشروع قانون CLARITY Act داخل مجلس الشيوخ الأميركي قبل العطلة التشريعية في أغسطس.

ويرى جون تودارو، المحلل لدى «Needham»، أن موجة التعافي قد تستمر، خصوصاً مع تراجع الزخم في بعض أسهم الذكاء الاصطناعي والسلع الأولية، بما قد يدفع شريحة من المستثمرين الأفراد إلى إعادة توجيه السيولة نحو العملات المشفرة.

وتشير تقديرات «Needham» إلى أن شركات خزائن الأصول الرقمية وشركات التعدين باعت مجتمعة نحو 4.2 مليار دولار من بيتكوين خلال النصف الأول من 2026، وهو أعلى مستوى مسجل لفترة مماثلة، ما يعزز الاعتقاد بأن جانباً كبيراً من ضغوط البيع قد أصبح خلف السوق.

وتدعم المؤشرات الفنية بدورها النظرة الإيجابية، إذ قال جوردي فيسر من «22V Research» إن مكاسب بيتكوين الأخيرة تعادل نحو 7 أضعاف نطاق حركتها الأسبوعية المعتادة، وتزامنت مع اختراق متوسط 200 يوم.

وبحسب فيسر، لم تحدث هذه الظاهرة سوى مرتين خلال العقد الماضي، وأعقبتها في الحالتين مكاسب إضافية قوية، رغم أن الأداء التاريخي لا يضمن تكرار السيناريو ذاته.

أما جوناثان كرينسكي من «BTIG»، فأشار إلى أن بيتكوين سجلت في 2023 موجة صعود مشابهة تجاوزت 20% خلال ثلاثة أيام وأنهت اتجاهاً هبوطياً طويلاً، قبل أن تعود لاحقاً لاختبار متوسط 200 يوم كمستوى دعم.

وتضع القفزة الأخيرة مستوى 69 ألف دولار تقريباً تحت المراقبة، فيما ستحدد قدرة بيتكوين على الحفاظ على التدفقات الاستثمارية والزخم فوق متوسط 200 يوم ما إذا كانت السوق أمام بداية اتجاه صعودي أكثر استدامة أم مرحلة جديدة من التقلبات الحادة.

"المساحة والتسجيل العقاري" يقلص إنجاز الاشتراك في (PRN) إلى يوم واحد

المنامة - المنصة الاقتصادية

دشن جهاز المساحة والتسجيل العقاري في البحرين خدمة مطورة لطلب الاشتراك والاستعلام عن حالة الطلب في شبكة تحديد المواقع PRN، تقلص بموجبها زمن إنجاز الاشتراك من يومي عمل إلى يوم عمل واحد، مع تحويل إجراءات الخدمة إلى مسار إلكتروني متكامل بنسبة 100%.

وتعد PRN الشبكة الرسمية المعتمدة لتحديد المواقع والإحداثيات الدقيقة في المملكة، وتخدم قطاعات المسح والهندسة والإنشاءات والبنية التحتية والعقارات، من خلال توفير بيانات مكانية عالية الدقة للمشاريع الحكومية والخاصة.

وبموجب التطوير، جرى تقليص خطوات تقديم طلب الاشتراك من خمس إلى أربع خطوات، وخفض الموافقات المطلوبة بنسبة لا تقل عن 25%، إلى جانب تبسيط الإجراءات وتحسين تجربة المستخدم.

وشمل التطوير أيضاً خدمة الاستعلام عن حالة طلب الاشتراك، إذ أصبح بإمكان المستفيد معرفة حالة طلبه إلكترونياً وبصورة تلقائية عبر الموقع الإلكتروني للجهاز، بدلاً من البريد الإلكتروني أو الحضور الشخصي.

وتقلصت رحلة الاستعلام من ثلاث خطوات إلى خطوتين، فيما أصبحت النتيجة متاحة بصورة فورية بدلاً من فترة إنجاز كانت تصل إلى يوم عمل، مع خفض اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة لا تقل عن 25%.

وقال المهندس باسم الحمر، رئيس جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إن تطوير الخدمة يأتي ضمن توجه الجهاز نحو تبني حلول رقمية ترفع كفاءة الخدمات وتبسط الإجراءات، خصوصاً في ظل الدور الذي تؤديه شبكة PRN في دعم المشاريع المساحية والهندسية والإنشائية والعقارية والبنية التحتية.

وكشف الحمر أن الشبكة تضم أكثر من 300 حساب، وسجلت منذ بداية 2026 نحو 36 ألف مرة استخدام، بإجمالي تجاوز 22 ألف ساعة خلال النصف الأول من العام، ما يعكس حجم الاعتماد عليها في الأعمال والمشاريع التي تتطلب إحداثيات وبيانات مكانية عالية الدقة.

مبيعات «مراسي تيراسيز» و«أوركيد بيتش ريزيدنس» تتجاوز 80%

تجاوزت مبيعات الوحدات العقارية في مشروعي «مراسي تيراسيز» و«أوركيد بيتش ريزيدنس» 80% بالتزامن مع اكتمال المشروعين، في مؤشر على استمرار الطلب على مشاريع البيع على الخارطة في البحرين، بحسب مؤسسة التنظيم العقاري.

وقامت المؤسسة بزيارة ميدانية إلى «مراسي تيراسيز» في محافظة المحرق و«أوركيد بيتش ريزيدنس» في محافظة العاصمة، المرخصين كمشروعي بيع على الخارطة، للاطلاع على اكتمال الأعمال ومراحل التنفيذ والإنجاز ولقاء المطورين.

وقال الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة، مدير إدارة العمليات العقارية في مؤسسة التنظيم العقاري، إن اكتمال المشروعين بالتزامن مع تجاوز المبيعات 80% يمثل مؤشراً على متانة السوق العقارية في البحرين واستمرار الطلب على مشاريع البيع على الخارطة.

وأضاف أن النتائج تعكس فاعلية المنظومة التنظيمية في دعم المشاريع وتعزيز ثقة المستثمرين والمشترين، فيما يؤكد إنجاز المشروعين وفق الجداول الزمنية المحددة التزام المطورين بالمتطلبات التنظيمية.

وأوضح أن دور المؤسسة في مشاريع البيع على الخارطة يبدأ من ترخيص المشروع ويمتد إلى متابعة تنفيذ الأعمال الإنشائية وإنجازها والتأكد من تسليم الوحدات إلى المشترين وفق الخطط الزمنية المعتمدة.

وأشار الشيخ خليفة بن دعيج إلى أن تجاوز المبيعات مستوى 80% يعكس الإقبال على هذا النوع من المشاريع، ويسهم في تعزيز جاذبية السوق أمام المستثمرين المحليين والدوليين ودعم نمو التداولات العقارية واستدامة القطاع.

من جانبهم، قال مطورو المشروعين إن البيئة التشريعية والتنظيمية في البحرين أسهمت في تسهيل تنفيذ مشاريع البيع على الخارطة وفق المتطلبات المعتمدة، معتبرين أن نسب المبيعات المرتفعة وإنجاز المشروعين في المواعيد المحددة يعكسان حيوية السوق والطلب على المشاريع العقارية في المملكة.

البحرين تستضيف «UFI 2026» لأول مرة.. قادة صناعة المعارض العالمية يجتمعون في نوفمبر

المنامة - المنصة الاقتصادية

تستعد مملكة البحرين لاستضافة النسخة الـ93 من كونجرس الاتحاد العالمي للمعارض UFI خلال الفترة من 2 إلى 5 نوفمبر 2026 في مركز البحرين العالمي للمعارض، في أول استضافة للحدث في المملكة، بما يعزز موقع البحرين على خارطة سياحة الأعمال والمعارض والمؤتمرات الدولية.

وتنظم هيئة البحرين للسياحة والمعارض الحدث الذي يُعد أحد أبرز التجمعات الدولية المتخصصة في صناعة المعارض، ويستقطب رؤساء تنفيذيين ومشغلي مراكز المعارض وكبار منظمي الفعاليات وقادة الجمعيات الدولية، إلى جانب مسؤولين حكوميين وصناع قرار في القطاع.

وقالت سارة أحمد بوحجي، الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض ورئيس مجلس إدارة مركز البحرين العالمي للمعارض، إن استضافة الكونجرس تعكس الحضور المتنامي للمملكة في سوق فعاليات الأعمال العالمية، مؤكدةً أن البحرين تستهدف تقديم تجربة تجمع بين تنظيم حدث عالمي المستوى والتعريف بمقومات المملكة وموقعها الاستراتيجي وإمكاناتها في قطاع المعارض.

وأضافت أن الكونجرس يشكل منصة لتبادل المعرفة والخبرات وبناء الشراكات، كما يوفر فرصة لتسليط الضوء على الإمكانات الاستثمارية والتجارية لقطاع فعاليات الأعمال في البحرين ومنطقة الخليج.

وتأتي استضافة الحدث في وقت تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط توسعاً في صناعة المعارض والمؤتمرات، مدعوماً بالاستثمارات في البنية التحتية والابتكار والاتصال والاستدامة، ما يفتح فرصاً أمام الوجهات الإقليمية لاستقطاب حصة أكبر من سوق الفعاليات الدولية.

ومن المنتظر أن يوفر الكونجرس للوفود الدولية فرصة للاطلاع على إمكانات مركز البحرين العالمي للمعارض، باعتباره أحد أحدث مرافق المعارض والمؤتمرات في المنطقة، إلى جانب استكشاف الفرص المتاحة في السوق البحرينية والخليجية وبناء شراكات إقليمية جديدة.

ويتضمن البرنامج جلسات ونقاشات استراتيجية بمشاركة متحدثين دوليين وقيادات في صناعة المعارض، إلى جانب لقاءات للأعمال وزيارات تقنية واستعراض أحدث الابتكارات والتوجهات التي تعيد تشكيل مستقبل القطاع عالمياً.

وتتجاوز الأهمية الاقتصادية لاستضافة UFI العوائد المباشرة للحدث، إذ توفر التجمعات الدولية الكبرى فرصة لدعم قطاع الضيافة والفنادق والطيران والنقل والمطاعم والخدمات المرتبطة بالفعاليات، فضلاً عن تعزيز قدرة البحرين على استقطاب المزيد من المعارض والمؤتمرات الدولية مستقبلاً.

ينطلق في مراكش نوفمبر المقبل

«AI-MEDx 2026».. منصة عالمية لتحويل أفكار الذكاء الاصطناعي إلى ابتكارات طبية

المنصة الاقتصادية -(خاص)

تستضيف مدينة مراكش المغربية خلال الفترة من 2 إلى 4 نوفمبر 2026 مؤتمر AI-MEDx 2026، الذي يسعى إلى بناء منصة عالمية تجمع الطب والذكاء الاصطناعي والصحة الرقمية، بمشاركة مبتكرين وخبراء ومستثمرين ومهتمين بمستقبل الرعاية الصحية.

ويضع المؤتمر الابتكار في قلب أجندته، من خلال ربط الأفكار والتقنيات الناشئة بالخبرات الطبية والاستثمار، في وقت يشهد فيه قطاع الرعاية الصحية توسعاً متسارعاً في استخدامات الذكاء الاصطناعي والحلول الرقمية.

وضمن فعاليات المنصة، تنطلق MEDXATHON 2026 كمنافسة عالمية افتراضية بالكامل، تمنح المشاركين من مختلف دول العالم فرصة تقديم أفكارهم خلال خمس دقائق أمام مستثمرين ومديري صناديق رأس المال الجريء وقيادات في قطاع الرعاية الصحية، تحت شعار: Pitch it. Prove it. Build it.

وتستهدف المسابقة طلاب الطب والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إلى جانب المطورين والباحثين وأصحاب الأفكار والمبادرات المبتكرة في المجالات الطبية والعلاجية والصحة الرقمية.

ولا تشترط المشاركة امتلاك منتج مكتمل، إذ تقوم فلسفة المنافسة على نقل المشروع عبر مسار يبدأ من الفكرة، ثم عرضها وتطويرها، وصولاً إلى بناء حل قادر على إحداث أثر فعلي في قطاع الرعاية الصحية.

وبدعم من Replit، تتيح المسابقة للمشاركين تطوير أفكارهم وتحويلها إلى نماذج أولية وتطبيقات وحلول رقمية قابلة للاختبار والتطوير، بما يرفع فرص انتقالها من مرحلة الفكرة إلى مشروع صحي قابل للنمو وجذب الاستثمار.

وتسعى MEDXATHON إلى بناء جسر بين المواهب الناشئة ورأس المال، عبر إتاحة الفرصة أمام أصحاب المشاريع للوصول إلى مستثمرين وصناديق رأس المال الجريء، بما قد يفتح المجال أمام تمويل الأفكار الواعدة وتحويلها إلى شركات ناشئة في قطاع التكنولوجيا الصحية.

وتسعى MEDXATHON إلى بناء جسر بين المواهب الناشئة ورأس المال، عبر إتاحة الفرصة أمام أصحاب المشاريع للوصول إلى مستثمرين وصناديق رأس المال الجريء، بما قد يفتح المجال أمام تمويل الأفكار الواعدة وتحويلها إلى شركات ناشئة في قطاع التكنولوجيا الصحية.

وتقوم التجربة على نموذج يجمع بين المشاركة الرقمية العالمية والحضور الدولي في مراكش، إذ تبدأ الأفكار والمنافسة عبر الإنترنت، قبل أن تلتقي أبرز الابتكارات ضمن منظومة AI-MEDx 2026.

ويأتي المؤتمر في وقت تتزايد فيه الاستثمارات العالمية في تقنيات الصحة الرقمية والذكاء الاصطناعي الطبي، وسط سباق لتطوير حلول قادرة على تحسين التشخيص والعلاج ورفع كفاءة الخدمات الصحية.

معادن" السعودية تحصل على قرض دولي مشترك بمليار دولار لتمويل خطط النمو

استكملت شركة التعدين العربية السعودية «معادن» ترتيبات أول قرض دولي مشترك لأجل وتسهيلات ائتمانية متجددة بقيمة إجمالية تبلغ مليار دولار، في خطوة تعزز قدرتها التمويلية مع تسارع خطط التوسع والاستثمار في قطاع التعدين السعودي.

وقالت الشركة إن الصفقة حظيت بدعم مجموعة من البنوك الدولية في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا والصين واليابان، فيما تجاوز الطلب على التسهيلات القيمة المستهدفة بفارق ملحوظ، ما يعكس، بحسب «معادن»، ثقة المؤسسات المصرفية الدولية في مركزها المالي وخطط نموها طويلة الأجل.

وتتوزع الصفقة على قرض دولي لأجل بقيمة 500 مليون دولار، سيستخدم لدعم استراتيجية الشركة وأغراضها المؤسسية ومشاريع النمو في مختلف قطاعات أعمالها، إلى جانب تسهيلات ائتمانية متجددة بقيمة مماثلة.

وتتوقع «معادن» أن تظل التسهيلات الائتمانية المتجددة البالغة 500 مليون دولار غير مسحوبة، لتوفر للشركة قدرة تمويلية إضافية ملتزماً بها يمكن الاستفادة منها بالتزامن مع تنفيذ خطط التوسع.

وقال الرئيس التنفيذي لـ«معادن»، بوب ويلت، إن الإقبال الدولي على الصفقة يعكس ثقة المؤسسات المالية في الشركة وطموحاتها للنمو، مشيراً إلى أن التمويل يعزز قدرتها على اقتناص الفرص التي يوفرها قطاع التعدين في المملكة.

وأضاف أن التمويل سيدعم تنفيذ المشاريع الهادفة إلى الاستفادة من الإمكانات التعدينية للسعودية والمساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وتأتي الصفقة في وقت تواصل فيه «معادن» توسيع خطوط الإنتاج وتنفيذ مشاريع كبرى وتسريع عمليات الاستكشاف، ضمن استراتيجية تستهدف تعزيز مكانتها في صناعة التعدين العالمية ودعم جهود تنويع الاقتصاد السعودي.

مصر تتصدر إنتاج القمح عربياً بـ10.2 مليون طن في 2026

تتجه مصر لتصدر الدول العربية في إنتاج القمح خلال 2026 بإنتاج متوقع يبلغ 10.2 مليون طن، وفق تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو»، في وقت تسجل فيه البلاد توسعاً في المساحات المزروعة وارتفاعاً في الإنتاج المحلي بالتزامن مع تراجع الواردات.

وقال المركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري إن تقديرات «الفاو» تضع المغرب والعراق في المرتبة الثانية عربياً بإنتاج يبلغ 5 ملايين طن لكل منهما، تليهما الجزائر بنحو 3.5 مليون طن، ثم تونس بـ1.4 مليون طن، والسعودية بـ1.1 مليون طن.

وتشير التقديرات إلى أن إنتاج مصر من القمح خلال 2026 سيكون أعلى بنحو 7% من متوسط الإنتاج، مدفوعاً بصورة رئيسية بالتوسع في المساحات المزروعة، إلى جانب استخدام أصناف عالية الإنتاجية وأكثر قدرة على تحمل الظروف المناخية.

وبحسب البيانات الحكومية، ارتفع إنتاج القمح المحلي بنسبة 6.5% ليتجاوز 10 ملايين طن في 2026، مقارنة بنحو 9.4 مليون طن خلال 2025.

وتزامن نمو الإنتاج مع تراجع واردات القمح المصرية إلى 12.5 مليون طن، مقابل نحو 13.2 مليون طن في العام السابق، بانخفاض يقارب 5.3%.

كما ارتفعت المساحة المزروعة بالقمح إلى 3.76 مليون فدان، بزيادة تصل إلى 600 ألف فدان مقارنة بالموسم السابق، في خطوة تستهدف زيادة الإنتاج المحلي وتقليص الاعتماد على الأسواق الخارجية.

وبلغ إجمالي كميات القمح الموردة إلى الحكومة بنهاية موسم التوريد نحو 5 ملايين طن، وهو أعلى مستوى تاريخي تسجله منظومة التوريد الحكومية، وفق مجلس الوزراء.

وتسعى مصر، التي تعد من أكبر مستوردي القمح عالمياً، إلى تعزيز الإنتاج المحلي عبر التوسع في المساحات المزروعة وتحسين الإنتاجية، بما يسهم في تقليص الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج والحد من الاعتماد على الواردات.

صادرات نفط الكويت وقطر عبر هرمز تستعيد 70% من مستويات ما قبل الحرب

شهدت حركة صادرات النفط عبر مضيق هرمز تحسناً ملحوظاً، مع استعادة صادرات الكويت وقطر نحو 70% من مستوياتها المسجلة قبل الحرب مع إيران، في تطور أسهم في تخفيف الضغوط على إمدادات الطاقة واحتواء أسعار النفط العالمية.

وذكرت وكالة بلومبرغ، نقلاً عن متعاملين، أن الكويت وقطر، اللتين كانتا تصدران مجتمعَتين نحو مليوني برميل يومياً قبل اندلاع الحرب، تمكنتا من استعادة جزء كبير من تدفقاتهما النفطية عبر الممر المائي الحيوي.

وفي الوقت نفسه، ارتفع إجمالي تدفقات النفط عبر مضيق هرمز من مختلف المنتجين إلى نحو 7 إلى 8 ملايين برميل يومياً، مقارنة بنحو 4 ملايين برميل يومياً في منتصف يوليو، ليصل إلى قرابة ثلاثة أرباع مستويات ما قبل الحرب.

وأظهرت بيانات «Vortexa» أن متوسط التدفقات النفطية عبر المضيق خلال سبعة أيام اقترب من 10 ملايين برميل يومياً، في مؤشر إضافي على التحسن التدريجي في حركة الشحن.

ويمثل ارتفاع التدفقات تطوراً مهماً لأسواق الطاقة العالمية، نظراً إلى المكانة الاستراتيجية لمضيق هرمز بوصفه أحد أهم الممرات البحرية لصادرات النفط والغاز الخليجية إلى الأسواق الدولية.

وساهمت عودة المزيد من الشحنات الخليجية إلى المرور عبر المضيق في الحد من الضغوط الصعودية على أسعار النفط، ليتداول خام برنت قرب 87 دولاراً للبرميل، مقارنة بأكثر من 120 دولاراً في أواخر أبريل.

وتشير حركة الشحن الأخيرة إلى تعافٍ تدريجي في تدفقات الطاقة عبر هرمز، إلا أن مستويات التصدير لا تزال دون معدلاتها السابقة للحرب، ما يبقي تطورات الملاحة في المضيق عاملاً رئيسياً في اتجاهات أسعار النفط وإمدادات الطاقة العالمية خلال الفترة المقبلة.

التقرير الفصلي لمملكة البحرين

نمو الاقتصاد غير النفطي 2.2% في الربع الأول رغم تداعيات الاعتداءات الإيرانية

المنامة - المنصة الاقتصادية (خاص)

أصدرت وزارة المالية والاقتصاد الوطني التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين للربع الأول من عام 2026، والذي أظهر استمرار متانة الأنشطة غير النفطية وقدرة الاقتصاد الوطني على الحفاظ على مستويات من النشاط الاقتصادي رغم التداعيات الاستثنائية التي شهدها شهر مارس جراء الاعتداءات الإيرانية الآثمة على المملكة وما صاحبها من اضطرابات في حركة الملاحة والتجارة وسلاسل الإمداد.

وأوضح التقرير أن الاقتصاد الوطني سجل أداءً قوياً خلال شهري يناير وفبراير 2026، قبل أن يتأثر النشاط الاقتصادي خلال مارس بالتطورات الإقليمية، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.8% على أساس سنوي إلى نحو 3.58 مليار دينار، نتيجة التراجع الحاد في الأنشطة النفطية، فيما واصل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نموه بنسبة 2.2% ليبلغ نحو 3.23 مليار دينار.

وبحسب التقرير، تراجعت الأنشطة النفطية بنسبة 37.2% على أساس سنوي، نتيجة القيود التي فُرضت على حركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز وتأثيرها في مستويات الإنتاج والقدرة التصديرية، إلى جانب أعمال الصيانة المجدولة في حقل أبو سعفة. ونتيجة لذلك، انخفضت مساهمة الأنشطة النفطية إلى 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مقابل ارتفاع حصة الأنشطة غير النفطية إلى 90.1%.

القطاع المالي يتصدر النمو بـ8.6%

وأظهرت بيانات التقرير أن 9 أنشطة من أصل 13 نشاطاً اقتصادياً غير نفطي حققت نمواً إيجابياً خلال الربع الأول، في مؤشر على اتساع قاعدة النشاط الاقتصادي خارج القطاع النفطي.

وتصدرت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين القطاعات غير النفطية من حيث النمو بنسبة 8.6%، إلى جانب كونها أكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بحصة بلغت 19.7%.

وسجلت الأنشطة العقارية نمواً بنسبة 8.3%، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية 6.8%، والمعلومات والاتصالات 6.2%، والإدارة العامة 3.6%، والتشييد 1.5%، والتعليم 1.1%، وصحة الإنسان والعمل الاجتماعي 1%.

في المقابل، تأثرت بعض الأنشطة بصورة أكبر بالتطورات التي شهدها شهر مارس، إذ تراجع النقل والتخزين بنسبة 15.6%، وخدمات الإقامة والطعام 13.4%، والصناعة التحويلية 2.5%، وتجارة الجملة والتجزئة 1.3%.

17.6 مليار دينار رصيد الاستثمار الأجنبي

وعلى صعيد الاستثمار، ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بنسبة 2.6% على أساس سنوي ليصل إلى 17.6 مليار دينار، مقابل 17.2 مليار دينار في الربع الأول من 2025.

واستحوذت الخدمات المالية والتأمين على 65.2% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 11.5 مليار دينار، فيما حافظت الكويت على موقعها كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البحرين بقيمة 6.2 مليار دينار، تلتها السعودية بـ4.1 مليار دينار، ثم الإمارات بـ1.7 مليار دينار.

فائض الحساب الجاري عند 258 مليون دينار

وسجل الحساب الجاري فائضاً بقيمة 258 مليون دينار خلال الربع الأول، بما يعادل 6% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، رغم انخفاض إجمالي قيمة الصادرات بنسبة 13% إلى نحو ملياري دينار نتيجة القيود المفروضة عبر مضيق هرمز.

وبلغت الصادرات غير النفطية وطنية المنشأ نحو 912.5 مليون دينار، فيما حافظت السعودية على موقعها كأبرز وجهة لهذه الصادرات بحصة بلغت 31.4%، تلتها الإمارات بـ13.3%.

متوسط أجور البحرينيين يسجل أعلى مستوى تاريخي

وسلط التقرير الضوء على تطورات سوق العمل، حيث ارتفع عدد البحرينيين المسجلين في القطاعين العام والخاص بنسبة 1.8% إلى 158,322 موظفاً، بينهم 105,780 بحرينياً في القطاع الخاص و52,542 في القطاع العام.

وسجل متوسط أجور البحرينيين في القطاعين العام والخاص أعلى مستوى له على الإطلاق عند 931 ديناراً شهرياً، بنمو سنوي بلغ 2.1%، مدفوعاً بارتفاع متوسط أجور البحرينيين في القطاع الخاص بنسبة 3.5% إلى مستوى قياسي بلغ 912 ديناراً.

كما أظهرت بيانات وزارة العمل توظيف 5,883 بحرينياً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، بما يمثل 23% من الهدف السنوي البالغ 25 ألف بحريني، إلى جانب تدريب 3,875 بحرينياً بما يعادل 26% من الهدف السنوي البالغ 15 ألف متدرب.

الودائع ترتفع إلى مستوى قياسي عند 22.3 مليار دينار

وأظهرت مؤشرات القطاع المصرفي استمرار نمو الائتمان والسيولة، إذ ارتفع إجمالي القروض المقدمة من مصارف التجزئة بنسبة 5% إلى نحو 13.2 مليار دينار.

في الوقت ذاته، سجلت ودائع غير المصارف مستوى تاريخياً جديداً بلغ 22.3 مليار دينار، بزيادة سنوية قدرها 6.8%، منها 16.8 مليار دينار ودائع محلية و5.6 مليار دينار ودائع أجنبية.

وسجل عرض النقد بمفهومه الواسع «ن2» نمواً بنسبة 4% إلى 14.6 مليار دينار، بينما بلغ عرض النقد الواسع والودائع الحكومية «ن3» نحو 17.3 مليار دينار بنمو 5%.

التضخم عند 1%.. وأسعار المنتج ترتفع 16.6%

وعلى مستوى الأسعار، سجل مؤشر أسعار المستهلك ارتفاعاً سنوياً معتدلاً بلغ 1% خلال الربع الأول من 2026، فيما قفز مؤشر أسعار المنتج بنسبة 16.6%، وهو ارتفاع أرجعه التقرير بصورة رئيسية إلى اضطرابات الشحن في مضيق هرمز خلال مارس وانعكاساتها على سلاسل الإمداد والأسعار.

مشاريع تنموية واستثمارات جديدة

ورصد التقرير استمرار تنفيذ وإطلاق عدد من المشاريع والاستثمارات، من بينها استحواذ ألبا، بالتعاون مع شركائها، على شركة ألمنيوم دونكيرك الفرنسية في صفقة بنحو 2.2 مليار دولار، إلى جانب شراكة ممتلكات مع شركة الاستثمار الفرنسية TRAIL.

كما تجاوزت قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها خلال الربع الأول ضمن برنامج التنمية الخليجي 95 مليون دولار، لترتفع القيمة التراكمية للمشاريع التي تمت ترسيتها إلى نحو 6.6 مليار دولار، بزيادة 2.9% مقارنة بالربع الأول من 2025.

إجراءات حكومية لدعم السيولة واستقرار سوق العمل

وأشار التقرير إلى حزمة من الإجراءات الحكومية التي اتُخذت لدعم الاستقرار الاقتصادي خلال الاعتداءات الإيرانية الآثمة، شملت ضخ سيولة إضافية في النظام المصرفي وتأجيل أقساط القروض وبطاقات الائتمان المستحقة على الأفراد البحرينيين لمدة ثلاثة أشهر دون رسوم أو فوائد تأخير، إلى جانب إجراءات لدعم استقرار العمالة الوطنية واستمرارية الأعمال.

كما أطلق صندوق العمل «تمكين» حزمة منح وتمويلات بقيمة 50 مليون دينار استفادت منها أكثر من 7,250 شركة بحرينية متأثرة بالتداعيات الاقتصادية.

البحرين الأولى عالمياً في 67 مؤشراً

وفي جانب التنافسية، أظهر التقرير تحقيق البحرين المركز الأول عالمياً في 67 مؤشراً، ودخولها ضمن المراكز الخمسة الأولى عالمياً في 120 مؤشراً، وضمن المراكز العشرة الأولى في 206 مؤشرات.

وتقدمت المملكة مركزين إلى المرتبة العشرين عالمياً في تقرير التنافسية العالمية 2026، كما احتلت المركز الأول عالمياً في مؤشر استقطاب الاستثمارات ضمن مؤشر تشاندلر للحكومات الرشيدة، فيما تقدمت إلى المركز السادس عالمياً في مؤشر تنمية تقنية المعلومات والاتصالات 2026.

ويعكس التقرير، في مجمله، تباين أداء الاقتصاد البحريني خلال الربع الأول بين صدمة استثنائية تعرض لها القطاع النفطي والأنشطة المرتبطة بالنقل والتجارة خلال مارس، مقابل استمرار نمو غالبية الأنشطة غير النفطية، وارتفاع الاستثمار الأجنبي والودائع والأجور، والحفاظ على فائض الحساب الجاري، بما أبرز قدرة القاعدة الاقتصادية غير النفطية على امتصاص جانب من تداعيات التطورات الإقليمية.

البحرين وعُمان تدفعان برواد الأعمال نحو الأسواق العالمية

المنامة - المنصة الاقتصادية

نظمت سفارة مملكة البحرين لدى سلطنة عُمان، في مدينة صلالة، منتدى رواد الأعمال والتوسع الدولي «تجربة مملكة البحرين نموذجاً» تحت عنوان «منتجات رواد الأعمال العُمانيين إلى الأسواق العالمية»، في خطوة تستهدف تبادل الخبرات في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح مسارات جديدة أمام المنتجات الخليجية للوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

وأقيم المنتدى برعاية فيصل بن عبدالله الرواس، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، وبالتنسيق مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «ريادة» وجمعية رواد الأعمال البحرينية العُمانية، وبمشاركة هيئة صادرات البحرين، وحضور مسؤولين وممثلين عن القطاعين الحكومي والخاص ورواد الأعمال.

وقال جمعة الكعبي، سفير مملكة البحرين لدى سلطنة عُمان، إن المنتدى يأتي في إطار التطور المستمر للعلاقات البحرينية العُمانية، والحرص على توسيع التعاون الاقتصادي والاستثماري وفتح آفاق أكبر أمام القطاع الخاص ورواد الأعمال لبناء شراكات والاستفادة من الفرص المتاحة في البلدين.

وأشار إلى أن المنتدى يوفر منصة لتبادل التجارب في ريادة الأعمال وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوسع الدولي، والاستفادة من الممارسات التي تساعد الشركات على تطوير قدراتها وتهيئة منتجاتها للوصول إلى أسواق جديدة.

وسلط المنتدى الضوء على تجربة مملكة البحرين في دعم الصادرات، والبرامج والخدمات التي تقدمها صادرات البحرين لبناء قدرات المؤسسات وربطها بالأسواق والفرص التجارية والشركاء المحتملين، بما يوفر مجالاً للاستفادة من التجربة في دعم توسع رواد الأعمال العُمانيين خارجياً.

وأكد الكعبي أهمية تعزيز الروابط بين رواد الأعمال البحرينيين والعُمانيين، وتحويل التعاون وتبادل الخبرات إلى شراكات وفرص تجارية عملية في مجالات تطوير المنتجات والتسويق والتجارة الإلكترونية والاستيراد والتصدير والنفاذ إلى الأسواق.

وتضمن المنتدى أربع جلسات تناولت التبادل التجاري بين البحرين وعُمان، وتجربة صادرات البحرين في تهيئة الشركات للتصدير، والقطاعات والفرص الواعدة وآليات دخول الأسواق الدولية، إضافة إلى استعراض تجارب ناجحة وفرص الاستيراد والتصدير بين البلدين.

"البركة" و"إنجاز البحرين" تغرسان مفاهيم ريادة الأعمال والثقافة المالية لدى الجيل الجديد

المنامة - المنصة الاقتصادية

نظمت مجموعة البركة وبنك البركة الإسلامي – البحرين، بالتعاون مع مؤسسة إنجاز البحرين، برنامجاً تعليمياً وتفاعلياً لريادة الأعمال لأبناء الموظفين، في مبادرة تستهدف تنمية الثقافة المالية ومهارات الابتكار والعمل الجماعي لدى الأطفال منذ سن مبكرة.

وشارك في البرنامج أبناء موظفي المجموعة والبنك ممن تتراوح أعمارهم بين 7 و12 عاماً، حيث تعرفوا على المفاهيم الأساسية لريادة الأعمال من خلال تجربة تعليمية صُممت بما يتناسب مع أعمارهم، وركزت على تطوير المهارات الشخصية والتفكير الإبداعي والثقافة المالية.

وتضمن البرنامج، الذي أقيم على مدى يوم واحد، ورش عمل تفاعلية وأنشطة وتحديات عملية شجعت الأطفال على استكشاف الأفكار الريادية والعمل ضمن فرق، ضمن بيئة تجمع بين التعليم والتجربة العملية.

وتأتي المبادرة ضمن توجه مجموعة البركة وبنك البركة الإسلامي للاستثمار في تنمية مهارات الأجيال القادمة، وتعزيز ارتباط مبادرات المسؤولية المجتمعية بالتعليم والتمكين وإكساب النشء مهارات تساعدهم على التعامل مع متطلبات المستقبل.

وقال عبدالله صويلح، رئيس الموارد البشرية والشؤون الإدارية في بنك البركة الإسلامي، إن غرس مفاهيم ريادة الأعمال والثقافة المالية والابتكار والعمل الجماعي لدى الأطفال يمثل استثماراً في مستقبل المجتمع، مشيراً إلى أن البرنامج يهدف إلى مساعدة أبناء الموظفين على اكتشاف قدراتهم وتنمية مهاراتهم منذ سن مبكرة.

وأضاف أن تصميم البرنامج ركز على الجمع بين التعلم والمتعة، بما يمنح المشاركين فرصة للتعرف على عالم ريادة الأعمال بطريقة مبسطة وتفاعلية، ويشجعهم على التفكير الإبداعي واستكشاف إمكاناتهم المستقبلية.

ويأتي التعاون مع إنجاز البحرين في ظل تركيز المؤسسة على إعداد وتمكين النشء والشباب من خلال برامج متخصصة في الثقافة المالية وريادة الأعمال والجاهزية للعمل، بما يسهم في بناء مهارات تتلاءم مع احتياجات سوق العمل والاقتصاد مستقبلاً.

"مزاد" تطلق منصة للشباب

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت "مزاد"، المنصة المتخصصة في المزادات الرقمية والتجارة الإلكترونية في البحرين وإحدى الشركات التابعة لشركة ممتلكات البحرين القابضة، إطلاق مزاد مخصص للشباب البحريني، تتويجًا لمشاركتها في «مدينة شباب 2030»، التي تنظمها وزارة شؤون الشباب بالشراكة الاستراتيجية مع صندوق العمل «تمكين».

ويتيح المزاد، المخصص للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عامًا، للمبدعين ورواد الأعمال عرض منتجاتهم وأعمالهم للمزايدة عبر منصة «مزاد»، بما في ذلك المنتجات التي أنجزوها خلال مشاركتهم في «مدينة شباب 2030».

ويوفر المبادرة للشباب قناة عملية لعرض إبداعاتهم واختبار منتجاتهم أمام الجمهور، بما يدعم رواد الأعمال والمبتكرين ويساعدهم على تحويل أفكارهم إلى فرص تجارية واعدة.

وأكد وكيل وزارة شؤون الشباب، مروان فؤاد كمال، أن مشاركة «مزاد» في «مدينة شباب 2030» تعكس أهمية الشراكات التي تربط الشباب بالتجارب العملية، مشيرًا إلى أن المزاد الشبابي يمثل امتدادًا لورش القيادة وريادة الأعمال، وينقل المشاركين من مرحلة التعلم إلى التطبيق.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لـ«مزاد»، نزار حبيب، إن التفاعل مع الورش أظهر طموح الشباب البحريني وحرصه على اكتساب خبرات عملية في مجالي القيادة والأعمال، مؤكدًا أن إطلاق المزاد يمنح المشاركين فرصة عرض أعمالهم واختبار أفكارهم واتخاذ خطوة فعلية نحو السوق.

"مصارف البحرين" تطلق النسخة الثانية من جوائز الابتكار الرقمي بـ3 فئات

المنامة - المنصة الاقتصادية

أطلقت جمعية مصارف البحرين النسخة الثانية من جوائز «الابتكار الرقمي» لعام 2026، بإطار تقييم مطور وثلاث فئات تستهدف الحلول الرقمية الموجهة للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات، في خطوة تستهدف تشجيع الابتكار ودعم تطوير الخدمات المالية في المملكة.

وتعتمد النسخة الجديدة على تصنيف المشاركات وفق الفئة الرئيسية المستفيدة من الابتكار، بما يسمح بتقييم الحلول استناداً إلى احتياجات الفئة المستهدفة، وأهمية المشكلة التي تعالجها، ومدى قدرتها على تحقيق نتائج عملية قابلة للقياس.

وتشمل نسخة 2026 ثلاث فئات هي: «جائزة الابتكار الرقمي لخدمة الأفراد»، و«جائزة الابتكار الرقمي لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، و«جائزة الابتكار الرقمي لخدمة الشركات».

وتحظى المبادرة برعاية مؤسسات مالية ومصرفية، إذ تضم فئة الرعاية البلاتينية بورصة البحرين وبنك البحرين والكويت وبنك البحرين الوطني وبنك سيكو، فيما تشمل الرعاية الذهبية بنك ABC وبنك الخليج الدولي وخليجي بنك، والرعاية الفضية بنك السلام وبنك GFH وبنك الكويت الوطني.

وقالت زيبا عسكر، الرئيس التنفيذي لجمعية مصارف البحرين، إن قيمة الابتكار الرقمي تتحقق عندما يعالج حاجة واضحة وينفذ بصورة موثوقة ويحقق نتائج قابلة للقياس، موضحة أن النسخة الثانية تركز بصورة أكبر على ارتباط الحل باحتياجات الفئة المستهدفة وجودة التنفيذ والأثر العملي.

وأضافت أن الجوائز توفر للمؤسسات الأعضاء منصة لعرض ابتكاراتها في مجالات تحسين تجربة العملاء ورفع الكفاءة وتعزيز المرونة وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية، بما يدعم تبادل المعرفة ويسهم في تعزيز مكانة البحرين مركزاً للابتكار المالي.

وتضم اللجنة التنظيمية للجوائز زيبا عسكر، وعلي موسى مؤسس المبادرة، والدكتور يوسف الماص رئيس لجنة الرقمنة والابتكار في جمعية مصارف البحرين، وتتولى تصميم إطار الجوائز، فيما تتولى لجنة تحكيم مستقلة تضم قيادات تنفيذية دولية وخبراء تقييم المشاركات واختيار الفائزين، بما يفصل بين عملية التنظيم والتحكيم.

ومن المقرر إعلان وتكريم الفائزين في 8 أكتوبر 2026، خلال الحفل الختامي لمنتدى مستقبل التكنولوجيا المالية 2026، الذي يقام على مدى يومين بتنظيم مجلس التنمية الاقتصادية وبدعم مصرف البحرين المركزي وخليج البحرين للتكنولوجيا المالية، وبإعداد «فوربس الشرق الأوسط».

ويجمع المنتدى قيادات الابتكار في الخدمات المالية وصناع القرار لمناقشة تحديات القطاع واستشراف مستقبل الخدمات المالية، في وقت تواصل فيه البحرين تعزيز منظومة التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في القطاع المصرفي.

"كفالة" يتجاوز 100 مليار ريال ضمانات تمويلية لـ28 ألف منشأة سعودية

أعلن بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية تجاوز إجمالي الضمانات التمويلية المقدمة عبر برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «كفالة» حاجز 100 مليار ريال، استفادت منها أكثر من 28 ألف منشأة، فيما تجاوز إجمالي التمويلات المرتبطة بالبرنامج 140 مليار ريال.

وتعكس الأرقام توسع دور البرنامج في تسهيل وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، من خلال خفض مخاطر الإقراض لدى الجهات التمويلية، ودعم قدرة الشركات على النمو والتوسع، ضمن مستهدفات «رؤية السعودية 2030» لتنويع الاقتصاد وتعزيز مساهمة القطاع الخاص.

وقال رئيس مجلس إدارة بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يوسف البنيان، إن تجاوز الضمانات التمويلية 100 مليار ريال يعكس التطور الذي شهدته منظومة تمويل المنشآت، ودور البنك وبرامجه في توسيع فرص الوصول إلى التمويل وتعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد السعودي.

من جانبه، أوضح الرئيس التنفيذي للبنك، إبراهيم الراشد، أن برنامج «كفالة» أسهم في انتقال 51 منشأة متوسطة إلى السوق الموازية «نمو»، فيما ارتقت 8% من المنشآت متناهية الصغر المستفيدة إلى فئة المنشآت الصغيرة أو المتوسطة، وانتقلت 4% من المنشآت الصغيرة إلى فئة المنشآت المتوسطة.

وتمثل التسهيلات الائتمانية المضمونة عبر البرنامج نحو 8% من إجمالي التسهيلات المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، والتي بلغت 489 مليار ريال بنهاية الربع الأول من 2026.

وتظهر مؤشرات البرنامج أثراً يتجاوز توفير السيولة إلى دعم النشاط الاقتصادي والتوظيف. وأظهرت دراسة بالتعاون مع مركز الأبحاث في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ارتفاع التوظيف لدى المنشآت المستفيدة من البرنامج بنسبة 17% مقارنة بمنشآت مماثلة حصلت على تمويل اعتيادي.

وقدّرت الدراسة مساهمة برنامج «كفالة» في الناتج المحلي الإجمالي السعودي خلال السنوات الخمس الماضية بنحو 27 مليار ريال.

ويواصل بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تحت إشراف صندوق التنمية الوطني، توسيع الحلول والأدوات التمويلية وتعزيز التعاون مع الجهات الممولة، بهدف زيادة قدرة المنشآت على الوصول إلى رأس المال ودعم نموها واستدامتها في مختلف مراحل تطورها.

من سيارة "سمارت" إلى 12 ألف دولار شهرياً

شيف يحول البيتزا إلى مشروع متنقل

بعد سنوات قضاها في مطابخ مؤسسات أميركية كبرى، اختار الشيف برادلي ألفيلو مغادرة العمل المؤسسي وتحويل سيارة «سمارت» صغيرة إلى مطعم بيتزا متنقل في نيويورك، ليحقق مشروعه الناشئ مبيعات تقدر بنحو 12 ألف دولار شهرياً.

بدأ ألفيلو، البالغ 38 عاماً، علاقته بالمطابخ خلال المرحلة الثانوية، قبل أن يتخرج في «معهد الطهي الأميركي» ويبني مسيرة مهنية في المطابخ الاحترافية والضيافة المؤسسية، عمل خلالها مع جهات من بينها دوري كرة القدم الأميركية NFL وبورصة نيويورك.

لكن ابتعاده عن العملاء وعدم قدرته على رؤية ردود فعلهم تجاه الطعام دفعاه إلى البحث عن نموذج عمل يمنحه تواصلاً مباشراً معهم، لتولد فكرة Pizza Pod.

سيارة صغيرة تتحول إلى مطعم

يقوم المشروع على تحويل سيارة «سمارت» خضراء إلى مطعم بيتزا متنقل مزود بفرنين يعملان بمولد كهربائي، فيما يحضّر العجين في مطبخ خارجي ويترك للتخمير لمدة 72 ساعة قبل نقله إلى مواقع البيع.

ويتوقف ألفيلو أمام المقاهي والحانات والفعاليات الخاصة والتجارية، ويعد البيتزا أمام العملاء مباشرة، بأسعار تتراوح بين 16 و20 دولاراً للقطعة.

ويقدم المشروع أصنافاً تقليدية وأخرى مبتكرة، من بينها بيتزا «الجوافة والبيبروني» المستوحاة من أصول ألفيلو البورتوريكية، فيما تحولت طريقة إعداد البيتزا داخل السيارة الصغيرة إلى عنصر جذب للمارة ومحتوى قابل للانتشار على منصات التواصل الاجتماعي.

العملاء يتحولون إلى أداة للنمو

لم يعتمد نمو Pizza Pod على غرابة الفكرة فقط، إذ ساعد التفاعل المباشر وجودة المنتج في تكوين قاعدة من العملاء المتكررين، بينما فتحت مقاطع الفيديو التي ينشرها الزوار عبر وسائل التواصل الباب أمام جمهور أوسع.

كما ساعدت العلاقة المباشرة مع العملاء المشروع على الحصول على فرص جديدة في الفعاليات الخاصة وخدمات الضيافة للشركات والمؤسسات، ما أضاف مصادر دخل تتجاوز البيع المباشر في الشارع.

12 ألف دولار مبيعات شهرية

حقق Pizza Pod منذ مارس نحو 24 ألف دولار من المدفوعات الإلكترونية عبر منصة Square، بينما يقول ألفيلو إن المدفوعات النقدية تشكل نحو 65% من إجمالي المبيعات.

وبناءً على تلك الأرقام، يقدر متوسط مبيعات المشروع بنحو 12 ألف دولار شهرياً، في نموذج يوضح كيف يمكن لمشروع صغير ذي تكاليف تشغيلية محدودة أن يحول فكرة غير تقليدية إلى نشاط تجاري قابل للنمو.

لكن المشروع يفرض تحدياته أيضاً، إذ يتولى ألفيلو بنفسه مهام متعددة تشمل الطهي والقيادة والمحاسبة والصيانة والتسويق عبر منصات التواصل الاجتماعي.

وفي إحدى المرات، تعطل المولد الكهربائي أثناء وجود البيتزا في الأفران وانتظار العملاء، ما اضطره إلى تشغيل أحد الأفران باستخدام السيارة بصورة مؤقتة لإكمال الطلبات.

ورغم أعباء إدارة المشروع، يرى ألفيلو أن بناء نشاطه الخاص وتكوين مجتمع من العملاء منحه شعوراً بالرضا افتقده خلال العمل في المطابخ المؤسسية.

وتختصر تجربته درساً أساسياً لرواد الأعمال: البدء لا يتطلب دائماً امتلاك الموارد المثالية، بقدر ما يتطلب القدرة على تحويل الإمكانات المتاحة إلى فرصة قابلة للنمو.

نورة جمشير رئيساً تنفيذياً لـ "سينرجي"

أعلنت شركة ممتلكات البحرين القابضة «ممتلكات»، صندوق الثروة السيادي لمملكة البحرين، تعيين نورة عبدالرحمن جمشير رئيساً تنفيذياً لشركة سينرجي للخدمات المشتركة، إحدى شركات المجموعة، في خطوة تستهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية ودعم أداء الشركات ضمن محفظة الصندوق.

وتأسست «سينرجي» لتوحيد الخدمات المؤسسية المشتركة وتقديم حلول دعم متخصصة لشركات محفظة ممتلكات، بما يتيح لها التركيز بصورة أكبر على أنشطتها الأساسية، والاستفادة من الخبرات المهنية والكفاءات التشغيلية وأطر الحوكمة.

وتنضم جمشير إلى «سينرجي» قادمة من معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة «دانات»، حيث شغلت منصب الرئيس التنفيذي منذ عام 2019، وتمتلك خبرة قيادية تتجاوز عقدين في قطاعات الخدمات المالية والسلع والتنمية الدولية.

وشغلت جمشير خلال مسيرتها مناصب قيادية في مركز دبي للسلع المتعددة وبورصة دبي للماس، كما عملت ضمن فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن بالأمم المتحدة، وتحمل درجة البكالوريوس في التمويل والاستثمار والاقتصاد من كلية بابسون في الولايات المتحدة.

وقالت جمشير إن قيادة «سينرجي» ستركز على تقديم خدمات تحقق قيمة مضافة لشركات محفظة ممتلكات، وتعزيز التميز التشغيلي وتطوير القدرات، إلى جانب تحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

ويأتي تأسيس «سينرجي» ضمن نهج «ممتلكات» للملكية الفعالة وتعزيز أداء شركات محفظتها، إذ تعمل الشركة على توحيد خدمات الدعم المؤسسي المتخصصة ضمن منصة متكاملة، بهدف رفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز الحوكمة ودعم نمو الشركات.

صفاء عبدالخالق رئيساً تنفيذياً لـ "دانات"

أعلن معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة «دانات» تعيين صفاء شريف عبدالخالق رئيسةً تنفيذية للمعهد اعتباراً من 31 أغسطس 2026، خلفاً لنورة عبدالرحمن جمشير، التي تولت قيادة المعهد منذ عام 2019.

وتنضم عبدالخالق إلى «دانات» من صادرات البحرين، حيث شغلت منصب الرئيسة التنفيذية منذ تأسيس المؤسسة، وقادت جهود تطويرها التشغيلي وتعزيز دورها في دعم الصادرات الوطنية.

وسبق لعبدالخالق أن أمضت أكثر من 10 سنوات في صندوق العمل «تمكين»، وتولت خلالها مناصب قيادية شملت مدير إدارة الاستثمار ومدير التخطيط المؤسسي، فيما بدأت مسيرتها المهنية في القطاع المصرفي.

وتشغل عبدالخالق عضوية مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما شاركت في عدد من اللجان الوطنية والإقليمية، من بينها اللجنة الوطنية لمنظمة التجارة العالمية واللجنة التنسيقية السعودية البحرينية للصناعات التكاملية.

وقال محمد أحمد السادة، رئيس مجلس إدارة «دانات»، إن تعيين عبدالخالق يأتي بخبرات قيادية في التطوير المؤسسي والنمو الاستراتيجي وبناء الشراكات، معرباً عن ثقته في قدرتها على دعم المرحلة المقبلة من توسع المعهد وتعزيز شراكاته الدولية وخدماته التجارية.

كما وجّه السادة الشكر إلى نورة جمشير على قيادتها للمعهد منذ 2019، مشيراً إلى أن «دانات» حقق خلال فترة إدارتها إنجازات عززت حضوره الدولي ورسخت مكانة البحرين في قطاع اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة.

من جانبها، قالت عبدالخالق إن أولوياتها خلال المرحلة المقبلة تشمل توسيع خدمات «دانات» وشراكاته، وتطوير الكفاءات البحرينية، وتعزيز موقع المعهد كمركز عالمي للتميز في مجال اللؤلؤ والأحجار الكريمة.

بيت التمويل الكويتي – البحرين يزور معسكر "قدها جونيور" ويشيد ببرامج تنمية الناشئة

المنامة - المنصة الاقتصادية

زارت دانة بوخماس، رئيس المجموعة للموارد البشرية والتحول والتطوير في بيت التمويل الكويتي – البحرين، معسكر «قدها جونيور» التدريبي للناشئة المقام في مركز البحرين العالمي للمعارض، للاطلاع على برامجه ومرافقه التدريبية.

وشملت الزيارة جولة في مختلف مرافق المعسكر وميادينه التدريبية، اطلع خلالها الوفد على البرامج والأنشطة التي يخوضها المشاركون، إلى جانب الفعاليات المصاحبة، كما زار المتحف العسكري الذي يستعرض جانبًا من التاريخ العسكري لجلالة الملك المعظم، إضافة إلى معرض صور يوثق ملحمة الصمود في مواجهة العدوان الإيراني الآثم.

وأشادت دانة بوخماس بالمستوى التنظيمي والتجهيزات التي يوفرها المعسكر، مؤكدة أن «قدها جونيور» يمثل مبادرة نوعية لاستثمار طاقات الناشئة وغرس القيم الوطنية والتربوية لديهم، معربة عن اعتزازها بدعم المبادرة وأهدافها في خدمة أبناء مملكة البحرين.

عسكر: الاستثمار في المرأة استثمار مباشر في مستقبل الاقتصاد الوطني

المنامة - المنصة الاقتصادية

أكدت زيبا عسكر، الرئيس التنفيذي لجمعية مصارف البحرين، أن الاستثمار في المرأة يمثل استثماراً مباشراً في مستقبل الاقتصاد الوطني، مشيرة إلى أن المرأة البحرينية رسخت حضوراً فاعلاً في القطاع المالي والمصرفي، وأصبحت شريكاً في التطوير والابتكار وصنع القرار.

وقالت عسكر، بمناسبة اليوبيل الفضي للمجلس الأعلى للمرأة، إن الإنجازات التي تحققت على مدى 25 عاماً تمثل قاعدة لمزيد من التقدم، مؤكدة أهمية توسيع الفرص المهنية والقيادية أمام الكفاءات النسائية بما يدعم تنافسية القطاع المالي واستدامة نموه.

ورفعت عسكر التقدير إلى صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة جلالة الملك المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، تقديراً لجهود سموها في ترسيخ مكانة المرأة البحرينية وتعزيز مشاركتها في مختلف مجالات التنمية الوطنية.

وأوضحت أن جمعية مصارف البحرين تعمل، انطلاقاً من توجيهات مصرف البحرين المركزي لتعزيز التنوع والتوازن وتكافؤ الفرص، على دعم مشاركة المرأة في مختلف المستويات المهنية والقيادية والاستفادة بصورة أكبر من الكفاءات الوطنية.

وأضافت أن لجنة رأس المال البشري في الجمعية تعمل على ترسيخ التوازن بين الجنسين في مؤسسات القطاع المالي والمصرفي، ودعم المبادرات التي تعزز حضور المرأة وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتوسيع الفرص المتاحة أمام الكفاءات النسائية.

وأكدت عسكر أن التوازن بين الجنسين لا يقتصر على زيادة نسبة تمثيل المرأة، بل يتطلب توفير بيئة عمل تتيح التطور المهني والوصول إلى مواقع المسؤولية والمشاركة في صنع القرار، بما يعزز قدرة القطاع المالي على الاستفادة من مختلف المواهب والخبرات.

وشددت على التزام جمعية مصارف البحرين بمواصلة العمل مع مختلف الشركاء لتطوير المبادرات الداعمة للمرأة وتعزيز حضورها في القطاع المالي والمصرفي، بما يرسخ مكانة المملكة مركزاً مالياً ومصرفياً متطوراً وتنافسياً.

مليون دولار شهرياً لعملاء "حصادي" من بيت التمويل الكويتي - البحرين

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن بيت التمويل الكويتي - البحرين تعزيز برنامج التوفير «حصادي» بإطلاق جائزة كبرى بقيمة مليون دولار شهرياً، في خطوة قال البنك إنها تجعل «حصادي» برنامج الادخار الوحيد في البحرين الذي يقدم جائزة شهرية بهذا الحجم.

ويأتي تطوير البرنامج ضمن استراتيجية البنك لتعزيز ثقافة الادخار وتحويلها إلى تجربة تجمع بين التخطيط المالي وفرص الفوز بالجوائز النقدية، مع منح العملاء فرصاً إضافية كلما طالت فترة احتفاظهم بمدخراتهم.

ويتيح البرنامج المشاركة أمام المواطنين البحرينيين والمقيمين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال فتح حساب «حصادي» عبر تطبيق بيت التمويل الكويتي - البحرين أو زيادة المدخرات في الحسابات القائمة، بحد أدنى يبلغ 50 ديناراً بحرينياً.

ويشترط للاشتراك في السحب الشهري الاحتفاظ بالمبلغ لمدة لا تقل عن 7 أيام قبل موعد السحب، فيما ترتفع فرص الفوز مع استمرار الاحتفاظ بالرصيد.

ويحصل العميل على فرصتين لدخول السحب عند الاحتفاظ بالرصيد لمدة 15 يوماً، وترتفع إلى 3 فرص عند الاحتفاظ به لمدة 30 يوماً، في آلية تستهدف تشجيع الادخار لفترات أطول.

ويواصل «حصادي» المنافسة في سوق برامج الادخار المصرفية في البحرين من خلال الجوائز النقدية وآلية المشاركة الرقمية، إذ يمكن للعملاء فتح الحساب وإدارة مدخراتهم عبر تطبيق البنك والمنصة المصرفية الإلكترونية، إلى جانب فروعه في المملكة.

ويعكس تطوير البرنامج توجه البنوك البحرينية نحو استخدام الحوافز والمنتجات الرقمية لتعزيز الادخار واستقطاب الودائع، بالتوازي مع المنافسة المتزايدة على تقديم منتجات مصرفية تجمع بين سهولة الاستخدام والعوائد غير المباشرة للعملاء.

BEDE تطلق حملة «العودة إلى المدارس» بتمويل تعليمي إسلامي يصل إلى 3 آلاف دينار

المنامة - المنصة الاقتصادية

أطلقت Bede البحرين، المتخصصة في حلول التمويل المصغر، حملة «العودة إلى المدارس»، التي تتيح للعملاء المؤهلين الحصول على تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يصل إلى 3 آلاف دينار بحريني، بهدف مساعدة الأسر والطلبة على إدارة المصروفات التعليمية المرتبطة بالعام الدراسي الجديد بمرونة أكبر.

وتوفر الحملة خدمة «تعليم»، وهي حل تمويلي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، صُمم لتلبية مجموعة من الاحتياجات المالية المرتبطة بالتعليم، بما في ذلك الرسوم الدراسية وغيرها من المصروفات ذات الصلة.

وقالت Bede إن الحملة تأتي في إطار التزامها بتطوير حلول تمويلية تضع احتياجات العملاء في مقدمة أولوياتها، من خلال توفير خيارات إسلامية مرنة وسهلة الوصول، إلى جانب تجربة رقمية متكاملة عبر التطبيق.

وتتيح المنصة للعملاء المؤهلين إتمام إجراءات التسجيل والتقدم للحصول على التمويل رقمياً خلال دقائق، من أي مكان وفي أي وقت على مدار الأسبوع. كما تتيح الحملة فرصة استرداد كامل مبلغ التمويل عبر السحوبات الشهرية، بما يعزز قيمة العرض وسهولة الاستفادة منه.

المنصة الاقتصادية

نقدم أكثر من مجرد نشر الأخبار...

نحن نبني صورة إعلامية احترافية للشركاء من خلال:

- تغطية إعلامية اقتصادية متخصصة.
- سرعة النشر.
- جودة التحرير.
- وصول مباشر للجمهور الاقتصادي.
- محتوى متوافق مع محركات البحث (SEO).
- إنتاج عربي وملخص بإنجليزي.
- توزيع عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي.
- تصميمات احترافية للمنصات الرقمية.
- استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز جودة المحتوى.